تجربة التكامل المصري السوداني
بين النظرية والتطبيق

الفصل الثاني

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على التكامل المصري

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد :

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول تجربة التكامل المصري السوداني نشير إلى أن السودان يعانى من أزمة اقتصادية حقيقية وأن الخطط والاستراتيجيات الموضوعة ومحاولة تنفيذها لم يترتب عليها نتائج ملموسة ،وظلت الدولة تصنف ضمن الدول الفقيرة على مستوى العالم ،أما من حيث الموارد التي تنعم بها السودان فهي هامة جدا وكبيرة بكل المعايير الاقتصادية ،وإذا ما قدر لهذه الدولة القدر المناسب من الاستقرار والتركيز على الجهود التنموية ،فإنها ستكون من الدول الغنية والقوية اقتصاديا ،وهو الأمر الذي يمثل دافعا لمصر لاستثمار جهودها ومساعديها وتوظيف قدراتها من أجل دعم واستقرار السودان من ناحية لمساعدته في النهوض والتخلص من المشكلات التي يعانى منها ،ومن اجل التعاون والعمل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة من ناحية أخرى في ظل التوجه الراعي للتكامل المصري –السوداني .

ومن ثم نتناول هذا الفصل على الوجه التالي :

أولا–المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني :

وهنا يتجه كثير من الباحثين إلى تناول هذه المتغيرات في إطار التأثيرات الإقليمية السلبية وأيضا الإيجابية وذلك على الوجه التالي :

المبحث الأول

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني

هنا يتجه كثير من الباحثين إلى تناول هذه المتغيرات في إطار التأثيرات الإقليمية السلبية وأيضاً الإيجابية وذلك على الوجه التالي :

١- التأثيرات الإقليمية السلبية : وتشمل :

أ- ضعف وتراجع التعاون المشترك :أن أولويات العمل للدول الأفريقية في محيطها الإقليمي هو مواجهة المشكلات التي تعانى منها سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي وغيرهم وأعبائها داخليا وعندما تكون المواجهة الداخلية ضعيفة ومحدودة الفائدة ، يكون التحرك على المستوى الجماعي هو من باب الأمل والتطلع أن يكون هناك مردود ناتج عن عملية التضامن والتعاون المشترك،وإذا كان القاسم المشترك الذي يربط بين الدول الإفريقية مجتمعة هو الضعف ،وبالتالي فإن المردود من أوجه التضامن والتعاون المشترك لن يكون شافيا أو نافعا لتلك الدول.

-ومن هذا المنطق تبدو أهمية وخطورة التحدي الذي تواجه تلك الدول الأفريقية ويلزمها بضرورة البحث عن كيفية التغلب على تلك المشكلات بالعمل والتعاون المشترك سواء على المستوى التكاملي الثنائي أو الجماعي بحيث يكون ذلك بمثابة

الآلية للتباحث وللتشاور ولصناعة واتخاذ القرارات والسياسات التي تخدم الأهداف والمصالح المشتركة للدول الأفريقية وباعتبارها أيضا آلية لتشجيع ولتنسيق ولتنظيم التكامل الاقتصادي فيما بين الدول على المستويين الإقليمي القطري والقاري وإذا أخلصت الدول الأعضاء وأحسنت النوايا واقترنت بتوافر الرغبة والإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح والتكامل الاقتصادي فإن تلك المستويات التكاملية يمكن أن تكون أكبر قوة دافعة للتحرك في تلك المسارات حاضرا ومستقبلا .

ب-التورط في الأزمات والمشكلات الإقليمية :يمثل التورط في الأزمات والمشكلات الإقليمية واحدا من أهم الأسباب التي تحول دون إتمام التجارب التكاملية فيما بين الدول الإفريقية على المستويين الثنائي والجماعي ،و في إطار التعامل مع الواقع الذي تعايشه الدول الإفريقية في هذا الشأن، يلاحظ أن جميع المناطق الإفريقية تعاني من تلك الظاهرة ،وهو ما يعني أن كل تلك الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية إن لم يكن كلها غالبا ما تأخذ أبعادا إقليمية وتتورط فيها الدول لصالح جماعة أو طرف من أطرافها ،وهو الأمر الذي يترتب عليه استمرارها وطول أمدها وما ينطوي عليه ذلك من استمرار الاستنزاف للموارد والطاقات من جهة وتعطل المساعي والجهود التنموية من جهة أخرى والسماح للقوى الخارجية بالاختراق والنفاذ لتلك الدول تحقيقا لأهدافها ومصالحها ومطامعها ومثل هذه الأمور تمثل تحديا معوقات لأية عملية تكامل تسعى الدول الإفريقية للبدء فيها وتحقيقها والأمثلة لذلك عديدة ومنها السودان ومن ثم فإن ذلك يؤدى إلى إعاقة المشروع التكاملي المصري السوداني ويمثل تحديا أمام إنقاذه.

ج-الخضوع للضغوط الخارجية:إن المجتمع الدولي الذي طالما يتشدق بعبارات السلم والأمن والتعاون والتضامن الدولي وحقوق الدول والشعوب والإنسان والتنمية المستدامة وغيرها ، ويرفعها في كل مناسبة مطالب في الوقت الراهن بأن يساهم إسهاما ملموسا في جعل تلك القارة الإفريقية مشروعا قابلا للحياة والنماء ولإعادة البناء والإعمار في دولها والتحرك في هذا المجال يكون

في اتجاه الفعل والعمل الإيجابي وليس مجرد اجتراء الكلام ورفع الشعارات وتكرار الأماني والدول الاستعمارية السابقة والتي بنت حضارتها وتقدمها ورقيها ورفاهيتها على حساب الاستنزاف المفرط للموارد الإفريقية المتنوعة إبان الحقبة الاستعمارية وبعدها أيضا في ظل استمرار علاقات التبعية والسيطرة والهيمنة التي مازالت تمارسها تجاه الدول الإفريقية قاطبة،هي مدعوة لأن تكون في مقدمة المطالبين لتدعيم ولتعزيز المشروعات التنموية الإفريقية ،خصوصا وأن التقديرات المبدئية عن تعويضات الحقبة الاستعمارية تتجاوز بضعة تريليونات من الدولارات ، ولكن هل سيستجيب المجتمع الدولي لهذا الأمل ولمواجهة هذا التحدي الذي يواجه مجمل الدول الإفريقية شعوبا وحكومات أم ستسامر الدول الفاعلة فيه لا يعنيها

من الأمر سوى التمادي في محاولات إخضاع الدول الإفريقية ومواردها لهيمنتها والإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها تنحصر في الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح داخل الدول الإفريقية و في مدى الثقة ذاتها والمصداقية مع شعوبها في مواجهة الخضوع للضغوط الخارجية .

٢-التأثيرات الإقليمية الإيجابية :ونتناولها تباعا على الوجه التالي:-

أ-التنسيق مع الدول العربية: تحاول السودان تنسيق وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية على المستويين الثنائي والجماعي وبشكل خاص تلك العلاقات القائمة فيما بينها وبين دول الجوار العربية سواء كانت مصر أو السعودية أو ليبيا وعلى سبيل المثال فإن علاقاتها مع ليبيا يمكن التركيز عليها ذلك أنه على الرغم من أن العلاقات السودانية الليبية ذات جذور قديمة وأن تلك العلاقات قد تطورت على مر العصور إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن تلك العلاقات قد تأثرت بشكل واضح بقيام ثورتي السودان وليبيا خلال عام١٩٦٩ حيث كان قيامهما يمثل دعما عربيا وقوميا جديدا يضاف إلى القوى القومية التي كانت سائدة في ذلك الوقت في العالم العربي خاصة بعد نكسة يونيه ١٩٦٧ وكانت هاتان الثورتان من أهم الدعائم التي كانت تستثمرها مصر من أجل إزالة أثار العدوان وكذلك من أجل الحماية والحفاظ على الحقوق العربية المشروعة .

ويلاحظ انه من ذلك التاريخ فإن حجم التعاون والتنسيق أو التفاهم بين السودان وليبيا كان مرتبطا بالأساس بدور مصر وطبيعة علاقاتها بكل الدولتين ولذلك كانت هناك محاولات للوحدة بين كل من مصر والسودان وليبيا وكذلك سوريا . إلا أن السودان تخلفت على ما يبدو لظروف داخلية عن تلك الوحدة التي كانت تحت مسمى اتحاد الجمهوريات العربية وتأسست عام ١٩٧٠ وان استمرت العلاقات بين كل من السودان وليبيا تسير سيرها الطبيعي حتى عام ١٩٧٧ عندما قرر الرئيس السادات زيارة القدس وما تلى ذلك من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وكذلك معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ حيث اختلفت مواقف السودان وليبيا من تلك الأحداث فعلا حين أيدت السودان وباركت تلك الجهود المصرية ،فإن ليبيا عارضت ذلك بل وقادت مع كل من سوريا والعراق جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مصر والضغط عليها لإثنائها عن توجهاتها بشأن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي .وقد انعكس هذا التعارض في موقف الدولتين على العلاقات السودانية –الليبية فأخذت طابع العداء والحملات الإعلامية العدوانية خاصة من جانب ليبيا ،ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى قيام ليبيا بدعم حركة التمرد في جنوب السودان بالتعاون مع إثيوبيا ، ومن ثم تصاعد هذا الموقف من جانب ليبيا تجاه السودان مع بدء تجربة التكامل المصري – السوداني عام١٩٨٢ واستمر هذا الموقف الليبي من السودان حتى سقوط نظام النمرى عام ١٩٨٦ وقد أسهم أيضا في تأجيج العداء بين الدولتين التدخل في تشاد واختلاف مواقع الدولتين في دعم كل منهما للأطراف المتصارعة في تشاد خاصة وان للسودان حدود ومصالح مشتركه مع تلك الدولة .

وعندما حدث انقلاب عسكري بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب أطاح بنظام نميري وتمكن الصادق المهدي من رئاسة الحكومة المدنية في السودان ، ف في أعقاب ذلك بدأت العلاقات السودانية الليبية في التحسن والتطور بشكل إيجابي خصوصا وأن المهدي كان حريصا على دعم وتوسيع حجم التعاون مع

ليبيا لتعزيز وضعه الداخلي فيما يتعلق بمشكله الجنوب والمشاكل الاقتصادية التي تعانى منها السودان بالإضافة إلى تعزيز وضع السودان على خريطة توازنات القوى الإقليمية وكان من نتيجة ذلك التقارب السوداني –الليبي في عهد الصدق المهدي أن توقفت تجربة التكامل السوداني – المصري وتحولها إلى ما يسمى بالإخاء وكذلك تجميد أو بالأحرى إلغاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر ، ومع ذلك فلم يستطيع المهدي أن يحفظ التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالسودان ، ولذلك حدث انقلاب أطاح بحكومة الصادق المهدي في ظل ما عرف بثورة الإنقاذ الوطني بقيادة الفريق عمر البشير في عام ١٩٨٩ الذي حرص عند توليه السلطة في البلاد على دعم وموازنة علاقاته مع كل مصر وليبيا والسعودية وغيرها من الدول العربية .

إلا أن البشير مالبث أن أخل بهذا التوازن في علاقاته الإقليمية وذلك عندما اتجه للتحالف مع ليبيا في إطار ما يعرف بمشروع التكامل السوداني –الليبي الذي أعد مشروعه الرئيس البشير وعرضه على القذافي الذي وافق عليه بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وتم بالفعل التوقيع على هذا الميثاق بطرابلس في الثالث من شهر مارس عام ١٩٩٠ وقد تضمن هذا الميثاق العديد من الأهداف كما تضمن الإشارة إلى العديد من الأجهزة التي ترعى التعاون والمصالح المشتركة بين الدولتين .

ب- التنسيق مع الدول الإفريقية :من المعلوم أن السودان تعمل على تدعيم علاقاتها مع الدول الإفريقية وخاصة دول الجوار الإفريقي التي لها حدود مشتركة معها نظرا لتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الواقع السوداني ويمكن الإشارة إلى بعض جوانب هذه العلاقات على الوجه التالي :

١ –العلاقات السودانية الأثيوبية :

اتسمت علاقة الدولتين والسودان وإثيوبيا ، بالتوتر في معظم الأوقات باستثناء بعض الأوقات وهذا التوتر لم يكن مرجعه الحدود أو تنافس حول المصالح الاقتصادية أو الدينية أو الاجتماعية بل إن السبب الرئيسي في هذا التنافر إنما

يرجع إلى قوى خارجية تؤثر على سياسة كل من الدولتين تجاه الآخرين بشأن بعض المشكلات الإقليمية ذات الصلة بالدولتين منها مشكلة الأوجادين وإريتريا والجنوب السوداني ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

أسباب وعوامل التوتر في العلاقات الإثيوبية السودانية :

موقف السودان من مشكلة الأوجادين ،ظلت إثيوبيا لسنوات طويلة تواجه موقفا موحدا من جانب الدول العربية قوامة تضامنها مع الصومال على حساب علاقاتها مع إثيوبيا ومن هذه الدول السودان على الرغم من انه عندما تنشب القتال بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤ حول الأوجادين قام السودان بالوساطة بينهما وانتهت الوساطة بعقد لجنة إثيوبية- صومالية مشتركة لمراقبة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقه الحدود بين الدولتين وتم توقيع اتفاقية بها الشأن في ابريل عام ١٩٦٤ وإن لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فيما بعد.

و في عام ١٩٧١ طرا تحسن ملحوظ على العلاقات السودانية الإثيوبية حيث قام إمبراطور إثيوبيا بزيارة الدولتين في الربع والعشرين من يونيه ١٩٧١ إلا أن الصومال كانت تشك في نوايا الرئيس السوداني وخاصة بعد مشاركة إثيوبيا في الجهود المبذولة من اجل حل مشكلة جنوب السودان ، وقد ساءت العلاقة بين السودان وإثيوبيا عندما تورطت إثيوبيا في محاولة الانقلاب الفاشل الذي حدث في السودان في يوليو ١٩٧٦ ضد الرئيس نميري ، وقد أدى ذلك إلى وقوف السودان إلى جانب الصومال في عام ١٩٧٧ وأثناء حرب الأوجادين وكذلك لتدفق اللاجئين الإثيوبيين إلى السودان في أوائل الثمانينات واتهام السودان لإثيوبيا بالتورط في الجنوب السوداني عام ١٩٨٣.

٢-إثيوبيا ومشكلات السودان :

-يمكن القول أن مشكلة الجنوب السوداني واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال .

وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ولما لها من أبعاد إقليمية ودولية ،وقد ترتب على عدم الوصول إلى حل لها كثير من التوترات الداخلية والتوترات في علاقات السودان ببعض الدول الإفريقية المجاورة ودخول المشكلة في دائرة الصراع القائم في المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة واستغلالها لخدمة مصالح معينة ومن هذه الدول إثيوبيا .

-وإذا كانت إثيوبيا قد قامت بدور رئيسي في التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي الإقليمي بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير الجنوب السوداني في فبراير ١٩٧٢ وشهد الجنوب هدوءا مؤقتا على اثر ذلك إلا أنه مع حلول عام ١٩٨٣ فقد انهار هذا الاتفاق واتخذت الحكومة الإثيوبية موقفا مدعما لحركة تحرير شعب السودان بقيادة «جون جارنج» رغم محاولات السودان لتحسين العلاقات مع إثيوبيا وخاصة بعد إعلان الرئيس السوداني آنذاك تأييده للثوار الاريتريين في سعيهم للحصول على الاستقلال ومع تغيير النظام الحاكم في السودان عقب الانتفاضة الشعبية في منتصف الثمانينات بذل المجلس العسكري الانتقالي ومن بعده الحكومة المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع إثيوبيا واعتبرت السودان أن النزاعات والمشكلات بين الدولتين سلميا والتي تركز في مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الارترية بالنسبة لإثيوبيا وحرصت السودان على التأكيد بأن الاريتريين المتواجدين على إقليمها ليسوا سوى لاجئين وان المساعدات المقدمة لهم مساعدات إنسانية كما اعتبر السودان نفسه وسيطا بين الارتريين والحكومة الإثيوبية وطالب بحل المشكلة سلميا.

إلا أن إثيوبيا استمرت في تقديم الدعم لحركة «جون جارنج» وتسهيل انطلاق قواته من الإمدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب السوداني كما وسعت الحكومة الإثيوبية نطاق المساعدات الإثيوبية تكشفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الإمدادات والقيام بعمليات استطلاعية في عمق الجنوب السوداني ، كما وسعت الحكومة الإثيوبية نطاق المساعدات إلى

تقدمها لجيش حركة التحرير الشعبي لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق السودان كما كان لإثيوبيا دور في محاولة الانقلاب التي جرت في أواخر سبتمبر ١٩٨٥ إلا أن الحكومة السودانية لم تقطع العلاقات في ذلك الحين حرصا منها على استمرار المساعي لإيجاد حل سلمى للمشاكل المعلقة بين الدولتين دون اللجوء إلى العنف أو استخدام التوازنات التي فشلت من قبل .

– وفي هذا الإطار ظهر واضحا أن أهداف إثيوبيا تتعدى مجرد مقايضه التغطية الاريترية بمشكلة الجنوب في السودان إلى محاولة عزل أي دور إقليمي للسودان نهائيا عن طريق الضغط العسكري سواء بمشكلة الجنوب أو التحركات العسكرية المباشرة ، وعلى الرغم من أن إثيوبيا كانت تعنى أن انفصال الجنوب السوداني عن السودان يهددها بحركات انفصالية مشابهة وقيام كيانات صغيرة فيما إلا أنها حاولت استغلال مشكلة الجنوب السوداني للضغط على القرار السوداني في محاولة لتطويعه لصالحها وذلك على المدى البعيد .

–إلا أن هناك عوامل متعددة أدت إلى التحول في العلاقات الإثيوبية السودانية منها محاولة تجنيد الموقف السوداني من المشكلات الإثيوبية وخاصة فيما يتعلق بالحركات الانفصالية ومحاولة الاستفادة من الدور السوداني في النزاع الإثيوبي الصومالي بالإضافة إلى رغبة الدول.

المتحالفة مع إثيوبيا في تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة لها ومنها السودان وكذا ضمان إبعاد خطر الموقف المصري الداعم للسودان وتحجيم تهديداته بسبب المسألة النيلية من خلال تحسين علاقاتها مع السودان .

–و في هذا الإطار أيضا نتناول العوامل التي أدت إلى التحول في الموقف السوداني ومنها تدهور الأوضاع الداخلية السودانية مما يفرض عليها تجنب إيه مواجهات تضاعف من هذا التدهور ،وكذلك معاناة السودان من مشكله اللاجئين من إثيوبيا واريتريا بالإضافة إلى تأثير التغيير الذي يطرأ على العلاقات مع مصر وما

يفرضه ذلك من وجوب تحسين العلاقات مع إثيوبيا ،وكذا الرغبة في القيام بدور الوسيط في المشكلات الإثيوبية.

وفي هذا الإطار نتناول تأثير سد الألفية الكبير في إثيوبيا على التكامل المصري السوداني : The Grand Millennium dam Ethiopia

تمهيد :

في غضون شهر أبريل ٢٠١١ وفي احتفال رسمي كبير قام رئيس وزراء إثيوبيا الراحل ميليس زيناوي بوضع حجر الأساس لتنفيذ مشروع بناء أكبر سد لتوليد الكهرباء في أفريقيا سمي سد النهضة كاشفًا النقاب بذلك عن المشروع الذي ظل في طي الكتمان وأجريت دراساته تحت مسمى المشروع X.

هذا وتعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على هذا المشروع باعتباره نقطة انطلاق للخروج من الفقر الذي تعانيه ، خاصة وأن إنتاجها من الطاقة الكهربائية حتى شهر أبريل ٢٠١١ وصل إلى ٢٠٦٠ ميجا وت تسهم فيها السدود التي أقامتها إثيوبيا حتى الآن بحوالي ٨٨٪ من جملة هذه الطاقة المنتجة في البلاد .

ومن وجهة النظر الإثيوبية هذا المشروع أضخم مشروع إنشائي في تاريخها ، ويرون أن هذا السد أحد أكبر ١٠ سدود لتوليد الكهرباء في العالم ، وبمقارنته بالسدود الضخمة الأخرى وأنه سينتج ضعفي الطاقة الكهربائية التي ينتجها سد هوفر في الولايات المتحدة الأمريكية كما سيتخطى في إنتاجه سد روبرت بوراسات في كندا والذي ينتج ٥٦١٦ ميجا وات .

ويأتي تنفيذ هذا المشروع بعد توقيع إثيوبيا مع خمس من دول الحوض هي (كينيا – أوغندا – تنزانيا – بوروندي – رواندا) على ما سمي باتفاقية غنيتي كبديل للاتفاقية الموقعة عام ١٩٢٩ والتي كانت تتيح لكل من مصر والسودان حق الاعتراض على إقامة مشروعات مائية على مسار النهر في دول المنبع دون موافقتهما . وبالتالي فإن هذا المشروع قم تم بالمخالفة للاتفاقية الموقعة عام

١٩٢٩ لعدم موافقة مصر والسودان على هذا المشروع بل تم اعتراضهما على هذا المشروع حيث سيؤثر على حصة مصر والسودان التاريخية .

وفي هذا الخصوص نتعرض لهذه النقاط تباعًا .

حقائق حول السد :

ارتفاعه ١٤٥ مترًا وعرضه ١٨٠ مترًا وطاقته لإنتاج الكهرباء بعد اكتماله ٥٢٥٠ ميجا وات وهي تمثل ٣ أضعاف ما تنتجه إثيوبيا من الطاقة حاليًا ، وبعد تعديل الدراسة سترتفع الطاقة الإنتاجية للسد إلى ٦٠٠٠ ميجا وات .

ومدة التنفيذ للمشروع هي ٧٨ شهرًا منذ بدء العمل وتتولى شركة سالليني الإيطالية تنفيذ المشروع وهي نفس الشركة التي قامت ببناء سد بيليس عن بحيرة تانا والذي افتتح في عام ٢٠١٠.

كما أن بحيرة التخزين تبلغ حوالي ٦٢ مليار متر مكعب من المياه (سعة تخزين بحيرة تانا مصدر النيل الأزرق تبلغ ٣٢ مليار متر مكعب) ، وطبقًا لما أشار إليه المسؤولون الأثيوبيين فإن السد بتصميمه سيسمح بتوفير ما يعادل ٧.٥ مليار متر مكعب من المياه كانت تضيع بسبب البخر حيث سيتم احتجاز المياه في ممر ضيق .

تمويل السد :

وفيما يتعلق بمصادر التمويل للمشروع فقد أعلنت الحكومة الإثيوبية أنه سيتم تغطية تكاليف بناء السد من الموارد الذاتية عن طريق طرح سندات أثيوبية وتبلغ هذه التكلفة حوالي ٨٠ مليار بر أثيوبي تعادل ٤.٨ مليار دولار أمريكي ، وقد تم ذلك بحملة شعبية لتحفيز الشعب الإثيوبي على شراء هذه السندات واستخدمت مصر في تلك الحملة حيث ذكر رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل أن السبب في تحمل الجانب الإثيوبي تكلفة البناء بالكامل هو إحجام الدول والهيئات المانحة عن تقديم تمويل للمشروع بسبب الحملة التي قادتها مصر لحث تلك الدول والهيئات على عدم تمويل المشروعات التي تقيمها إثيوبيا على نهر النيل ، وتحديًا

لموقف مصر على حد زعمه أعلن أن إثيوبيا ستصدر سندات يتم طرحها للاكتتاب العام وقد دعا جميع أفراد الشعب الإثيوبي لشراء تلك السندات للتغلب على عقبة التمويل ، كما انضمت إليه أحزاب المعارضة داعية الشعب للتوحد من أجل تنفيذ ذلك المشروع القومي الذي تبنى عليه إثيوبيا آمالاً كبيرة .

المهدرات الإثيوبية لبناء السد :

يرى البعض أن إثيوبيا اعتمدت في السنوات الأخيرة على توفير الطاقة الكهربائية من المحطات المائية حيث أقامت منذ عام ٢٠٠٠ خمسة سدود بلغت طاقاتها الإنتاجية من الكهرباء حوالي ١٤٣٧ ميجا وات واستطاعت بذلك أن ترفع إنتاجها من الكهرباء إلى ٤١٪ بعد أن كانت لا تزيد عن ٢٪ قبل بناء تلك السدود ، وهذه السدود هي :

١- Tis-Abay II وينتج ٧٣ ميجا وات .

٢- Gelgel Gibe ١٨٤ ميجا وات .

٣- Takze ٣٠٠ ميجا وات .

٤- Gelgel Gibbe II ٤٢٠ ميجا وات

٥- Beles ٤٦٠ ميجا وات وهذا السد تم إنشاؤه على بحيرة تانا وافتتح في شهر مارس ٢٠١٠ .

بالإضافة إلى أن هناك ثلاثة سدود أخرى تحت الإنشاء من مجموعة سدود Gibe ستبلغ طاقتها الإجمالية من الكهرباء ٣٥٠٢ ميجا وات . كما يؤكد البعض أن أثيوبيا تعتمد بشكل أساسي على كل من الصين وإيطاليا في بناء تلك السدود حيث تولت الشركات الصينية إنشاء السدود التي أقيمت في الجنوب على بحيرة توركانا ونهر أومو المشتركين مع كينيا ، بينما تولت شركة ساليني الإيطالية إنشاء سد بيليس الذي أقيم على بحيرة تانا وكذلك تتولى حاليًا إنشاء سد النهضة

النيل الأزرق .

في هذا الإطار يرى آخرون أن إثيوبيا يبلغ تعداد سكانها حاليًا حوالي ٩١ مليون نسمة ، ورغم كمية الأمطار الهائلة التي تسقط على إثيوبيا والتي تقدر بحوالي ٩٣٦ مليار متر مكعب من المياه سنويًا فإنه لا يتبقى من هذه الكمية سوى حوالي ١٢٢ مليار متر مكعب (الباقي يضيع بالبخر لشدة الحرارة) تحصل منها إثيوبيا على ٢٥ مليار متر مكعب فقط أي حوالي ٣٪ بينما تحصل مصر والسودان على حوالي ٨٠ مليار متر مكعب .

وتتمثل المشاكل التي تعوق استفادة إثيوبيا من كمية الأمطار التي تسقط عليها في الآتي :

١ - الطبيعة الجغرافية لإثيوبيا والتي جعلتها دولة مصدرة للمياه أكثر من استفادتها منها فمعظم أراضي إثيوبيا عبارة عن مرتفعات عالية شديدة الانحدار إذ يصل مستوى الانحدار في الأراضي الإثيوبية إلى حوالي ١٠ متر/كم ، مما يشكل صعوبة بالغة غي السيطرة على اندفاع مياه الأمطار المحملة بالطمي والتي تسقط على الهضبة .

٢ - التكوينات الصخرية الموجودة في إثيوبيا إما عبارة عن صخور عالية يصعب إقامة سدود عليها أو وديان تتكون من صخور رسوبية لا تحتفظ بالمياه .

٣- الفترة التي تسقط فيها هذه الكمية من الأمطار لا تزيد عن ثلاثة أشهر خلال العام من (يوليه – سبتمبر) تعاني إثيوبيا بعدها من شح في مواردها المائية حتى أن نصيب الفرد الإثيوبي من المياه يقدر بحوالي ٣٨ متر مكعب مما يجعلها من الدول الفقيرة مائيًا .

ولا يوجد لدى إثيوبيا أية مصادر طبيعية للطاقة كالبترول أو الغاز لذا فقد اتجهت في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية إلى الاعتماد على إنتاج الكهرباء من المساقط المائية وحققت إنجازًا كبيرًا استنادًا إلى توافر العديد من الأحواض

المائية لديها والتي تبلغ ١٢ حوضًا من بينها حوض بحيرة تانا منبع النيل الأزرق والتي أقيم عليها سد بيليس ، ويؤكد ذلك ما أوردته صحيفة The Guardian البريطانية في عددها بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠١٠، والذي جاء فيه ما يلي :

إن الطبيعة الجغرافية يمكن أن تكون الحل الأمثل لمشكلة نقص الكهرباء ، وطبقًا لحجم المياه المتدفقة عبر الأراضي المنخفضة فإن إثيوبيا لديها إمكانية لتوليد طاقة كهربائية تصل إلى ٤٥ ألف ميجا وات ، كما أن الاندفاع نحو إنشاء مزيد من السدود أكبر من مجرد توفير الكهرباء للمنازل ولكن البعض ينظر إلى الثروة المائية من الأنهار مثل نظرة الدول الأخرى لثروتها من البترول والمعادن باعتبارها مصدرًا للعملة الأجنبية ، وتأكيدًا لذلك أوضح أحد مسئولي مؤسسة الكهرباء الإثيوبية أن هناك إمكانيات كبيرة لدى إثيوبيا في المستقبل لبيع الكهرباء من خلال إنشاء خطوط للربط مع أوروبا عن طريق مصر كما يمكن أيضًا تزويد الجنوب الإفريقي باحتياجاته من الكهرباء .

كما يرى أحد الباحثين[1] : أن هناك معوقات جيولوجية أمام تنفيذ سد «الألفية العظيم» الذي تعتزم إثيوبيا إقامته على روافد نهر النيل موضحًا أن السد لن يتحمل كمية الطمي الكبيرة والمياه المنتظر أن يخزنها متوقعًا انهياره في غضون ٢٥ عامًا الأمر الذي سيحدث ما يشبه «تسونامي» اليابان ويغرق المناطق التي تلي السد بما فيها العاصمة السودانية الخرطوم ويؤثر على السد العالي .

وأضاف في الندوة التي نظمها المعهد بعنوان «تأثير سد الألفية على مستقبل المياه لمصر والسودان» ، وأن أثيوبيا ستكون أكبر الخاسرين من بناء السد على مختلف الأصعدة ، بينما سيعود الأمر بالنفع الجيولوجي على مصر والسد العالي مؤكدًا أن هناك ٧ خسائر كبرى ستتكبدها إثيوبيا :

أولها :خسارة نصف مليون فدان من أفضل الأراضي التي تصلح للزراعة

(١) د. عباس شراقي ، أستاذ الجيولوجيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة .

والقليلة أصلاً لديها ، لأن المساحة خلف السد ستتحول إلى بحيرة وتغرق هذه المنطقة .

الخسارة الثانية : تتمثل في عدم الاستفادة من المياه لأن إثيوبيا لا تملك أراض زراعية أو تصلح للزراعة في المنطقة المقرر إقامة المشروع فيها ، وبالتالي مهما بلغت كمية المياه التي سيحتفظ بها السد لن يتم الاستفادة منها على صعيد الزراعة لأن إثيوبيا لن تستطيع نقل المياه إلى المناطق الزراعية بسبب الطبيعة الجيولوجية والجغرافية والطبيعية الوعرة للهضبة الإثيوبية ، مشيرًا إلى أن **الخسارة الثالثة** والأهم هي فقدان مناجم الذهب التي يكثر وجودها في منطقة المشروع الغنية بالصخور المتحولة لأن مياه السد ستغمرها .

والخسارة الرابعة: تتمثل في اضطرار أثيوبيا إلى تهجير عدد غير قليل من السكان الذين يقطنون المنطقة في ظل التوقعات بتعرض منازل المنطقة للغرق ، مؤكدًا أن إثيوبيا غير قادرة على تنفيذ ما أعلنته حول سعة تخزين السد التي قالت أنها ٦٧ مليار متر مكعب ، لأن أفضل التقديرات الجيولوجية المحايدة وأبرزها تقرير أمريكي أكدت أن السعة لن تزيد على ١٧ مليار متر مكعب محتملاً أن تحاول إثيوبيا رفع التقديرات لأهداف سياسية .

والخسارة الخامسة : مائية لأن منطقة السد غنية بمياه الأمطار ، ووفقًا للتقديرات تتراوح كميتها بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون مللي (مقارنة بحوالي ١٦٠ مليون مللي في الساحل الشمالي أكثر المناطق مطرًا في مصر) وهذا يعني أنه في موسم المطر فإن المنطقة لن تحتاج أصلاً إلى مياه نهر النيل ، أما في موسم الجفاف فإن إثيوبيا لن تحتاج أكثر من ١.٥ مليار متر مكعب من المياه من إجمالي ٣ مليار متر مكعب تصلها من روافد النيل في هذه المنطقة إن وجدت بها أراض زراعية أصلاً .

والخسارة السادسة : هي تعرض البلاد للمخاطر لأنه وفقًا للأرقام السابقة فإن بناء السد في هذه المنطقة غير مجد سواء في موسم المطر أو الجفاف ، بل بالعكس

سيؤدي لإهدار مائي فضلاً عن أنه يعرض البلاد لمخاطر عند زيادة الأمطار لأن السد في هذه المنطقة سيحجز نحو ٤٢٠ مليون متر مكعب من الطمي وهو ما يقلل من العمر الافتراضي له الذي يتوقع أن يمتلئ تمامًا بالطمي في غضون ٢٥ عامًا ويتكلف ٤.٨ مليار دولار وهي تكلفة كبيرة جدًا على دولة مثل إثيوبيا ، وفي المقابل فإن هذا الأثر السلبي للسد على إثيوبيا فيما يتعلق بالطمي هو ميزة جيولوجية لمصر ، لأنه سيمنع ٤٢٠ مليون متر مكعب من الطمي من الوصول للسد العالي ، وبالتالي يرفع من العمر الافتراضي له المقدر في البداية بـ ٥٠٠ سنة ، ووصل مؤخرًا إلى ٦٠٠ سنة بفضل السدود التي أقامتها العديد من دول حوض النيل والتي حجزت كميات كبيرة من الطمي .

والخسارة السابعة : هي الأخطر من وجهة نظره إذ تتعلق بتزايد احتمالات انهيار سد الألفية خلال ٢٥ عامًا بسبب التشققات الكبيرة للمنطقة الصخرية التي سيقام عليها ، وتزداد هذه المخاطر أيضًا لأن النيل الأزرق – أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل – يمر فيه ٥٠ مليار متر مكعب من المياه كل ثلاثة شهور أي حوالي نصف مليار متر مكعب .

كما أشار إلى نقطة أخرى شديدة الأهمية وهي قصر عمر السد الذي يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ عامًا ، نتيجة الإطماء الشديد (٤٢٠ ألف متر مكعب سنويًا) وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيًا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض فترات العام (شهر سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميًا ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠م نحو مستوى ٦٠٠م عند السد وإذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني عام ٢٠١١ مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرًا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل .

وفي النهاية أكد أن مصر والسودان ستفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح بين ٥ و ٢٥ مليار متر مكعب حسب حجم الخزان ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولى لافتتاح السد نظرًا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو ٥٠ مليار متر مكعب سنويًا .

بينما يحذر البعض[1] من خطورة سد الألفية مؤكدًا أن السد في حال الانتهاء من بنائه سيخزن ٦٢ مليار متر مكعب من المياه الواردة لمصر والسودان وبالتالي تخفيض حصة مصر وما سيترتب عليه من انخفاض طاقة توليد الكهرباء من السد العالي وتهديد ما يقرب من مليون فدان في الدلتا والوادي الجديد بالبوار .

وأشار إلى أن توقيع مصر على الاتفاقية الإطارية يتيح للقاهرة استمرارها في التعاون مع دول منابع النيل والتفاوض على إقامة مشروعات لاستقطاب الموارد المهدرة لزيادة الحصص المائية لكنه في نفس الوقت يحرمها من حقوقها التاريخية في حصتها من المياه أما عدم التوقيع فيجعل دول المنابع حرة في استخدام كامل حصة مصر والسودان ، وأضاف أن مفهوم الضرر الذي جاء في الإطار القانوني للمجاري المائية مفهوم مطاطي لأنه لم يوضح من هو المضار وكيف يتم تعويضه فمصر سيقع عليها ضرر شديد لأن ٩٥٪ من مواردها المائية من نهر النيل فأي تصرف في مياه النيل ستكون الأكثر ضررًا منه باعتبارها من دول المصب أما الضرر الذي ترى دول المنبع أنه يقع عليها فهو أن الأمطار تسقط عليها وهي دول فقيرة لا تستطيع إستخدام تلك المياه في مشروعات تنموية .

السياسة المصرية تجاه سد الألفية بإثيوبيا :

أكد السيد وزير الموارد المائية والري في تصريحات لجريدة «الدستور» في شهر أكتوبر ٢٠١٢ أن إنشاء سد النهضة الإثيوبي من وجهة النظر المصرية له تأثيرات سلبية ، ولذلك تم الاستعانة بأربعة خبراء دوليين تتحمل تكلفتهم الدول

(١) د. مغاوري شحاته ، خبير في المياه الدولية .

الثلاث مناصفة ، وهم يدرسون ويبحثون ولكن مصر إذا قالت أن هناك تأثيرًا سلبيًا فقد يتم التشكيك فيما نقول وأننا لا نريد إقامة السد ولكن رأي الخبراء سيكون مصدقًا ونحن ننتظر ما سيحدث وهل سيتفق مع رؤيتنا أم لا وتابع خلال اجتماعه بلجنة الخبراء لدى عودتها من أديس أبابا في قطاع مياه النيل أن الاستعانة بالخبراء الدوليين بهدف وضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع ملف سد النهضة بعدما أشار تقرير الخبراء إلى وجود آثار سلبية على الموارد لمصر من مياه النيل نتيجة إنشاء السد الذي يتم العمل فيه على قدم وساق .

وفي تصرح آخر لسيادته نشر بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٣ ، قال : إن مصر لن توقع على اتفاقية «عنتيبي» التي وقعت عليها دول منابع نهر النيل إلا إذا أصبحت شروطها ملائمة معتبرًا أن الاتفاقية بدون توقيع القاهرة والخرطوم لا جدوى لها.

وأوضح أن حصة مصر من مياه النيل لا تكفيها وأن هناك عجزًا بحوالي سبعة مليارات متر مكعب من المياه مشددًا على أن «لغة الحرب غير مقبولة» عند التعامل مع الأزمة بين دول حوض النيل لكن مصر «لن تفرط في حقها» وإن اعترف ضمنًا بالتأثير السلبي للظروف الداخلية لمصر عن هذا الملف .

وحول إمكانية دخول مصر في شراكة مع إثيوبيا لبناء سد النهضة قال الوزير : إن مصر نجحت في وقف أي تمويل لبناء هذا السد لأن جهات التمويل الدولية تشترط دول المصب لتمويل إثيوبيا لبناء السد ، وقال أنه إذا احتاجت إثيوبيا لشريك في بناء السد فإن مصر والسودان الأولى بالشراكة التي يمكن أن تعود علينا جميعًا بالنفع خاصة أن مصر تعاني من أزمة كهرباء وسد النهضة متوقع أن يولد ستة آلاف ميجا وات لكنه أكد في نفس الوقت أن مقترح الشراكة لا يزال يدرس ولم تقرر السلطات المصرية اتخاذ قرارًا بشأنه بعد .

السودان وسد الألفية :

يشوب الغموض موقف الجانب السوداني ، فبعد توقيع اتفاقية «عنتيبي» عام

٢٠١٠ اتخذت مصر والسودان موقفًا مشتركًا رافضًا لتلك الاتفاقية التي تهدر حقهما التاريخي في الحصول على حصة محدودة من المياه وتشترط موافقتهما على إقامة أية مشروعات مائية تقام على مجرى نهر النيل في دول المنبع ، وبعد قيام إثيوبيا بوضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة ظل موقف الدولتين كما هو وأعلنتا اعتراضهما على المشروع وضرورة التثبت من الأضرار التي تلحق بأي من الدولتين من هذا المشروع ، ودخلت الدولتان في مباحثات مطولة مع الجانب الإثيوبي أسفرت عن الاتفاق على تشكيل لجنة من خباء الدول الثلاث ينضم إليهم خبراء محايدون لإعداد تقرير عن المشروع .

ولكن على العكس من ذلك وخلال استقبال رئيس السودان لسفير إثيوبيا الجديد لدى السودان في ٦ مارس ٢٠١٢ صرح الرئيس السوداني عمر البشير أن بلاده ستقدم الدعم اللازم لنجاح مشروع سد النهضة لما سيكون له من فوائد على السودان .

وبالتالي فإن الموقف السوداني محير رغم تحذيرات الخبراء المشار إليها سابقًا والتي تشير إلى تضرر مصر والسودان وقد يكون السودان هو المتضرر بشكل أكبر .

تأثير سد الألفية على مصر والسودان :

يرى البعض أن السد سيكون بمثابة صمام يتحكم في مرور المياه إلى السودان ومصر وبالتالي هناك مخاطر كبيرة محتملة على مصر من جراء بناء هذا السد كالتالي :

- على المدى القصير مثل نقص المياه الواردة في فترة تخزين المياه في بحيرة السد والتي تختزن المياه عند منابع النهر ، وأيضًا فترات الفيضان المنخفض وهذا سيؤثر بالتأكيد على توليد الكهرباء من السد العالي كما سيؤثر على الري الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مياه النيل .

- المخاطر المحتملة على المدى الطويل قد تنجم عن انهيار السد كما أشار إلى ذلك الدكتور / عباس شراقي والذي قد يحدث بعد مدة تتراوح بين ٢٥-٥٠ عامًا

من بناء السد وحدوث موجات زلزالية وتسونامي ستتأثر بها السودان ومصر وبالتالي تضرر التنمية في البلدين بصورة شديدة .

وفي الختام :

يخلص البعض إلى أن الحكومة الإثيوبية ترى أن لتحقيق التنمية يتم من خلال إقامة مشروعات السدود لتوليد الكهرباء وقد عمق هذا الفكر لديهم ما يلي :

النجاح الذي يحقق من إقامة هذه السدود والتي ساعدت في إحداث طفرة في إنتاج الكهرباء من ٢٪ قبل عام ٢٠٠٠ وصلت الآن إلى ٤١٪ . ومن بين هذه المشروعات مشروع سد بيليس الذي أقيم على بحيرة تانا وافتتح عام ٢٠١٠، يضاف إلى ذلك رغبة إثيوبيا في تصدير الكهرباء إلى دول أوروبا والجنوب الإفريقي مستقبلاً .

الإمكانات المتاحة لتنفيذ مزيد من مشروعات السدود سواء على بحيرة تانا أو النيل الأزرق والتي يقدرها الخبراء الإثيوبيين بأنها يمكن أن تصل لإنتاج ١٥ ألف ميجا وات من الكهرباء .

التنصل من معاهدة ١٩٢٩ والتي كانت تقيدها في إقامة مشروعات على النهر دون موافقة مصر والسودان وكذا تأييد الدول الخمس الموقعة معها على الاتفاقية فأصبحت مدعومة بتأييد إضافي بعد أن كان موقفها فرديًا .

المساعدة الفنية التي تحصل عليها من إيطاليا لبناء سد النهضة وهذه المساعدة قد تكون مادية غير معلنة لأن الاقتصاد الإثيوبي ضعيف وقد لا يتحمل عبء تحمل التكلفة المقدرة بحوالي ٤.٨ مليار دولار والتي ستزيد عن ذلك على الأرجح خاصة بعد تعديل دراسات السد لرفع كفاءته لإنتاج طاقة تصل إلى ٦٠٠٠ ميجا وات بدلاً من ٥٢٥٠ ميجا وات .

ومن ثم يخلص كثيرين إلى أنه : رغم الظروف التي تمر بها مصر حاليًا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فإنه ينبغي استخدام كل وسائل الضغط الممكنة على المستويين

الشعبي والحكومي على الجانب الإثيوبي للحد من اندفاعه لتنفيذ مشروعات إقامة سدود على حوض النيل إعمالاً للاتفاقيات الدولية والعلاقات التاريخية ، كما يجب التنسيق بصورة أكبر مع الجانب السوداني وإيضاح المخاطر التي ستلحق بالدولتين في حال إذا ما ظلت إثيوبيا في سعيها تسعى لتحقيق طموحاتها دون النظر لما قد يحيق بمصر والسودان من أخطار[1] . وإن ذلك يضع عقبات أمام فرص التكامل بين مصر والسودان شماله وجنوبه .

٣-العلاقات السودانية الاريترية:

منذ قيام جبهة تحرير اريتريا في عام ١٩٦٢ لم يكن هناك مجال للتأثيرات على العلاقات الحميدة بين السودان وإثيوبيا في عهد هيلاسى و في نهاية عام ١٩٦٤ ومع عوده السودان للنظام البرلماني بدأت بوادر التحول في السياسة الخارجية لكل من إثيوبيا والسودان فقد بدأت السودان في الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي آنذاك والارتباط أيضا بمصر والدول العربية كما أباحت الحكومة السودانية للثوار الإريتريين حرية النشاط السياسي والعمل العسكري وسمحت لهم بجلب الأسلحة من الدول التي تساندهم عبر الأراضي السودانية وبعد وقوع انقلاب عام١٩٦٩ في السودان تولى الرئيس نميرى الحكم بدا اتجاه السودان نحو الدول العربية يتزايد وخاصة مع كل من مصر وليبيا كخطوة أولى نحو الوحدة وكانت نتيجة ذلك إن بدأت إثيوبيا في مساعدة حركة الانفصالية في جنوب السودان ومدادها بالسلاح مما أدى إلى مساعده ثوار إريتريا بصوره علنية لكن عندما بدأت العلاقات بين مصر والسودان في الفتور في أوائل السبعينات فقد اتجهت السودان نحو تحسين علاقاتها مع إثيوبيا ووقعت السودان وإثيوبيا اتفاقا بشأن إريتريا وجنوب السودان وعندما ساءت العلاقة بين السودان والاتحاد السوفيتي آنذاك بعد فشل محاوله الانقلاب الشيوعي في السودان في يوليو ١٩٧١ وقد ظل وجود

(١) حول سد الألفية في إثيوبيا وتأثيره على مصر والسودان وإثيوبيا – دراسة أعدها – مصطفى جودة حسن أخصائي اقتصاد وتجارة أول بوزارة التعاون الدولي – مارس ٢٠١٣.

بعض العناصر المعارضة لنظام حكم نميرى في إثيوبيا وإنشائهم معسكرات تدريب لعناصرهم المسلحة وقيامهم بتهريب الأسلحة والمقاتلين إلى جنوب السودان مما أدى إلى إعلان السودان تأييده الكامل للثورة الإريترية والمنشقين الإثيوبيين الموجودين في السودان وقام بإمداد الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي المنائى للنظام الحاكم في إثيوبيا ومساندته في عمليات العسكرية التي تمت في إقليم جوندر عبر الحدود السودانية وقد استمرت العلاقات متوترة بين الدولتين حتى عام ١٩٨٠ وأخذت مظاهر عدة من الحشد العسكري والتلويح باستخدام القوة وآثار الاتهامات المتبادلة ثم بدأت العلاقات في التحسن لتدريجي تحت ضغوط المشكلات الداخلية في الدولتين ولكن لم يلبث أن حل التوتر مرة أخرى على العلاقات بين الدولتين ف في عام ١٩٨٣ سمح السودان لقوات الإريترية باستخدام أراضيه وإمدادها بالسلاح والتورط للتوفيق بين الجهات الإريترية كرد فعل لاستغلال إثيوبيا لمسألة تطبيق السودان لقانون الشريعة الإسلامية وبدأت في تشجيع حركة التمرد في جنوب السودان

ويمكن القول أنه على الرغم من الموقف الداعم لحركات التحرير الإريترية طوال مراحل النضال المسلح من أجل الاستقلال فإنه منذ استقلال إريتريا عام ١٩٩٣ فإن علاقاتها مع السودان تأرجحت بين التحسن تارة والتدهور تارة وهو الأمر الذي يعني أن تملك الطرفان بحاجة إلي تثبيتها وتوطيدها .

٤ - العلاقات السودانية الأوغندية :

ترتبط السودان بعلاقات جوار مع عديد من الدول ومنها أوغندا وقد مرت العلاقات بينهما بفترات متنوعة من التحسن تارة والتدهور تارة أخري ، بمعني أنها علاقات لاتتسم بطابع الاستقرار وكان من الأسباب الرئيسية لذلك موقف أوغندا من المشكلة السودانية فيما يتعلق بالجنوب السوداني والدعم الذي تقدمة للمتمردين في الجنوب وكذلك اتهام أوغندا للسودان بدعم حركات التمرد في الشمال الأوغندي وقد وصل تدهور العلاقات مداه بين الدولتين عندما قامت

أوغندا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان في ٢٣ ابريل عام ١٩٩٥ وجاء تبريرها وتضمنت اتهام السودان بالتدخل في الشئون الداخلية الأوغندية واحتضانها لجماعات مسلحه تقوم بأعمال تخريبية وإرهابية انطلاقا من أراضيها وفي المقابل فإن حكومة السودان أكدت على أنها جسر العبور لكافة مخططات التأمر ضد السودان وتتسلل عبره منظمات الإغاثة المشبوهة والخازة للتمرد وتذهب حكومة السودان إلى أن لديها شواهد كثيرة على اتهامها لأوغندا منها عبور الأسلحة الثقيلة والطائرات التي تحمل المؤن والعتاد إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت خلال عامي ١٩٩٦و ١٩٩٧ للوساطة بين الدولتين إلا أنها باءت بالفشل كما أن محاولات أخرى من جانب مالاوى وليبيا وإيران وغيرها جادة ولقد تسبب سوء العلاقات بين البلدين في تشجيع حكومات الدولتين على التنافس في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لحركه المعارضات في البلدين وهو الأمر الذي ترتب عليه استمرار الصراعات داخل البلدين من جهة كما ساعد على زيادة التوتر فيما بينهما ومن ثم أثر هذا على الاستقرار والأمن في الدولتين وعلى العلاقات الثنائية والتعاون المشترك والعمل الجماعي بينهما وعلى وجه الخصوص داخل الهيئة الحكومية للتنمية التنظيم الإقليمي الراعي للتعاون والتكامل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي.

ج : دور المنظمات الإقليمية في التكامل السوداني :

يمكن القول أن التنظيم القاري في أفريقيا ممثلاً في منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومن بعدها في الاتحاد الأفريقي قد ساهم في وضع للحرب الأهلية في السودان والسعي لإحداث تسوية سليمة للصراع بين القوى المتصارعة ، كما تابع الاتحاد الأفريقي الجهود المبذولة من جانب الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) لحث وتشجيع الوصول إلى التسوية من خلال المفاوضات التي ظلت ترعاها ، وعندما اندلعت أحداث دارفور كان للاتحاد الأفريقي وجهة نظر متناقصة لما روجت له العديد من الحكومات والأجهزة الإعلامية والإخبارية الغربية من أن

الحكومة السودانية تمارس الإبادة الجماعية ضد سكان إقليم دارفور وخصوصاً الجماعات والقبائل المناهضة لها في الإقليم ، وارتفعت في ذلك وجهة نظر الأمم المتحدة ، وساهم الاتحاد الأفريقي في المساعي والجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالتكامل الاقتصادي الأفريقي .

ومن مظاهر ذلك حرص الاتحاد منذ تأسيسه على التأكيد على أهمية الجماعة الاقتصادية الأفريقية فضلاً عن التأكيد على أهمية المنظمات شبة الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والتي ترعى العمليات التكاملية على مستوى مناطق القارة المختلفة وكذلك أية مساعي وجهود تكاملية تتم على المستوى الثنائي .

٢- و في هذا الإطار نتناول دور الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تعد بمثابة الآلية الاقتصادية التي تتعامل مع المسببات والتأثيرات الناجمة عن المعاناة الاقتصادية وأنها ستكون القوة الدافعة للتعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال التحفيز والتشجيع على ذلك ومن خلال الحث على إقامة التكتلات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي التي يسند لها مهمة المشاركة في التعامل مع المشكلات والأزمات الاقتصادية الأفريقية كل في منطقته الإقليمية .

- هذا وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية خلال مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أبوجا/ نيجيريا في الثالث من يونيه عام ١٩٩١ تأكيداً من القادة الأفارقة على أهمية وجود دور لتلك الجماعة الاقتصادية وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون والتكامل بين القارة والتخفيف من وطأة المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول القارة .

- هذا ومع تأسيس الاتحاد الأفريقي كمنظمة قارية أفريقية بديلة عن منظمة الوحدة الأفريقية وأن قانون الاتحاد قد تضمن التأكيد على العلاقة الوطيدة والهامة التي تربطه بالجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ومن ثم فهناك ضرورة تنظيمية

ومؤسسية لاعتبار الجماعة الاقتصادية الأفريقية الكيان الاقتصادي القاري خصوصاً وأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية سوف تستغرق من عمر الاتحاد العديد من السنوات عندما يكتمل بناؤها عبر المراحل الستة للجماعة ومضى ذلك أن يتحرك الاتحاد بقيامه باتجاه استيعاب الجماعة الاقتصادية استيعابا كاملاً .

وأن تؤول أعباء الجماعة للاتحاد مع الإبقاء على وضعها ككيان اقتصادي يرعى النشاط الاقتصادي ويكون بمثابة الآلية أو المظلة الاقتصادية للمجتمعات والمنظمات شبة الإقليمية الأفريقية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا .

٣- وكانت للهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) دورا فمع تنامي واستفحال الأزمة السودانية ودخولها منعطفات خطيرة وخاصة المطالب الانفعالية في بعض أقاليم السودان كجنوب السودان ، و في ظل تعاظم العمليات المسلحة سواء من جانب القوات الحكومية السودانية أو من جانب قوى التمرد والمعارضة المسلحة في أنحاء شتى من البلاد والصراع المسلح بالقوة المسلحة والتحرك باتجاه خوض حرب مقدسة يتم فيها تعويض الجيش عن قلة إمكانياته بقوات شعبية مزودة بقوة معنوية دافعة مستمدة من شعارات دينية حماسية ، وهكذا بلغت القوة ذروتها في الصراع المسلح ، ولكن سرعان ما أخذت في التراجع سواء من جانب الحكومة أو من جانب التمرد والمعارضة المسلحة وخصوصاً الحركة الشعبية لتحرير السودان ، في ظل تعاظم الخسائر البشرية والمالية التي خلفها القتال من ناحية بالإضافة القومية التي مورست على الحكومة السودانية من أجل إحداث تسوية سلمية للمشكلة .

عمقت دول الإيجاد من التدخل الدولي في الشأن السوداني خاصة بعد توسيع شركاء الإيجاد لها وتقديم الدعم لها بما ساعدها على احتكار التدخل في الأزمة السودانية ، وقد تطور هذا الدور بصورة أكثر بعد أن ساءت علاقات السودان بكل من إريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكان قبول السودان لوساطة الإيجاد يستند أساساً إلى التوازن القائم داخل الإيجاد ، حيث كانت أثيوبيا وإريتريا متحالفتين مع السودان

بينما كانت كينيا وأوغندا تدعمان التمرد ، وكان من شأن استمرار هذا التوازن أن يحصر نفوذ وفاعلية وساطة دول الإيجاد في الإطار المقبول للحكومة ، لكن توتر علاقات السودان مع جيرانها غير هذه المعادلة ، حيث توحدت المنظمة على خطة تتجه نحو فرض حل أقرب لتحقيق مطالب حركة التمرد بزعامة (جار نج) منه إلى مطالب الحكومة ، و في نفس الوقت حصلت على دعم أمريكي ودولي لزيادة الضغط العسكري والسياسي على الخرطوم ، حيث بادرت أثيوبيا في عام ١٩٩٥ م بمطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان بحجة عدم تسليم السودان المشتبه فيهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيه ١٩٩٥ وقد دعمت مصر هذا التوجه الإثيوبي في أول الأمر ، لكنها تحفظت على مطلب فرض حظر على بيع الأسلحة للسودان لأن ذلك كان يعنى عملياً فصل الجنوب ، وكان هذا مصدر أول خلاف بين مصر ودول الإيجاد .

- و في نهاية عام ١٩٩٦ م وبداية عام ١٩٩٧ م تدخلت ثلاث من دول الإيجاد تدعمها تزامنياً بصورة مباشرة في النزاع المسلح في السودان ، حيث شاركت قوات أوغندا واريتريا وأثيوبيا في حملة عسكرية شنتها قوات المعارضة بغرض تشديد الضغط العسكري على الحكومية وإسقاطها وعلى الصعيد الإقليمي عارضت دول الإيجاد أي مجهود للوساطة من طرف إقليمي أو دولي ، و في هذا السياق أكدت الخارجية الإريترية في بيان لها في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٩ م على ضرورة عدم توسيع مبادرة الإيجاد لتشمل المعارضة الشمالية ، كما لو كانت مبادرة عربية في تقابل الإيجاد الأفريقية سيأتي بنتائج عكسية في إشارة ضمنية للتحفظ على المبادرة المصرية الليبية ، وهو نفس الموقف الأمريكي وموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان و في السياق نفسه تحفظت دول الإيجاد على اللقاءات السرية التي رتبتها النرويج في عام ١٩٩٤ م وعارضت مجهودات سويسرا وغيرها ، كما رفضت مساعي جنوب أفريقيا ورئيسها (مانديلا) لكسر الجمود في العملية السلمية عام ١٩٩٧ م .

ومن هذا المنطلق يعتبر بعض المهتمين بالشأن السوداني أن وساطة الإيجاد

تحولت عملياً إلى وصاية دولية على السودان حولت السودان إلى محمية ومنطقة نفوذه لها فمن الناحية النظرية على الأقل لا يحق لغير دول الإيجاد التدخل في شئونه ، وكانت دولة الأمارات أول من التفتت إلى خطورة هذا الوضع وما يعينه من تغيب الدور العربي في المساعي الدولية الرامية لحل الأزمة السودانية ، ولهذا تقدم رئيس دولة الأمارات آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهان في عام ١٩٩٨ م بمبادرة لرأى الصدع بين الحكومة والمعارضة الشمالية ولقيت المبادرة الإماراتية ترحيباً من الحكومة وبعض أطراف المعارضة ، ولكنها لم تتقدم بسبب ما بدأ أنه تحفظات مصرية ودولية وتتميز المبادرة الإماراتية عن المصرية والليبية في أن الأولى ركزت على المعارضة الشمالية ، وبالتالي تجنبت الاعتراض عليها لعدم تعارضها مع مبادرة الإيجاد ، كما تجنبت تعويق حركة التمرد الجنوبية ، وأن المحادثات والمفاوضات التي تتم برعاية أو بتدبير الإيجاد بكل تفاصيلها ليست سهلة وخاصة أن الجانب الحكومي يفاوض على أساس وحدة السودان وليس على أساس المرحلة الانتقالية وقد تساهمت سنوات حتى يجرى استفتاء المصير ، بينما وفد الحركة الشعبية يفاوض وكأن التقسيم بعد المرحلة لانتقالية واقع لا محالة ولهذا يرسم ملامح حدود الدولة المنتظر إعلانها وعلى هذا الأساس فأن هناك إلحاحاً بل وتصميماً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الاكتفاء بالحديث عن الجنوب بموقعة الجغرافي الذين يعرفونه جيداً ، والمعروف من جانب جميع القوى والأطراف الداخلية والدولية ، وإنما الواقع يشير إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحرك باتجاه خلق واقع جديد يضمن لها التحرك من موقع كونها تمثل أقلية في إطار السودان الموحد ، و في أطار الجنوب بمفرده إلى التحرك باتجاه توسعي انطلاقا من الجنوب وباتجاه الشرق والغرب السوداني وهو الأمر الذي يتيح لها التحول إلى وضع المسيطر على أغلبية الأقاليم السودانية أرضاً وسكاناً ، ومن ثم يكون من السهولة واليسر في مرحلة تالية الأطباق على مجمل الأقاليم السودانية وتحقيق الحلم الجنوبي المتمثل في السودان الموحد ولكن تحت سيطرة الجنوبيين وبمباركة من قوى المعارضة السودانية ومنطقة الإيجاد ومنتدى شركاء الإيجاد .

obeikan.com

المبحث الثاني

التكامل المصري السوداني في ضوء المتغيرات الدولية وتأثيراتها على التكامل المصري السوداني

١ – السياسة الأمريكية تجاه السودان :

من التهديدات التي تواجه أية عملية للتكامل المصري السوداني في تلك التي تتعلق بالبيئة الخارجية الدولية غير المواتية وخصوصاً التدخلات الأمريكية في الشئون الداخلية السودانية فقد استمرت العلاقات السودانية – الأمريكية تتوتر خلال السنوات الأخيرة ، وقد تبدى ذلك بوضوح في السعي من جانب الإدارة الأمريكية لممارسة الضغوط على حكومة السودان لزعمها بأن السودان هي الدولة الوحيدة في أفريقيا جنوب الصحراء التي تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية ، وقد وضحت هذه النوايا خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لأوغندا في مارس عام ١٩٩٨ م ثم اجتماعه بعد ذلك بزعماء دول المنطقة ، وتم تناول موضوع السودان خلال هذا الاجتماع ، وقد تبع ذلك زيادة كبيرة في الدعم الأمريكي والغربي الاقتصادي والعسكري لأوغندا التي تضطلع بدور كبير في تنفيذ المخططات الغربية في المنظمة حسب الاعتقاد السوداني .

–هذا وقد بلغت العلاقات السودانية ذروة تدهورها بالهجوم

الذي شنته الطائرات الأمريكية على مصنع الشفاء للأدوية في أغسطس عام ١٩٩٨م بحجة أنه ينتج أسلحة كيماوية حيث ترتب على هذا الهجوم قيام السودان بسحب دبلوماسية من واشنطن ومنع أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية المعتمد بالخرطوم والمقيمة بنيروبى من مزاولة رحلاتهم المكوكية المعتادة منذ أن سحبت الولايات المتحدة بعثتها من الخرطوم لدواع أمنية ، كما قام السودان بنقل قطبة تدمير المصنع إلى مجلس الأمن إلا أن الولايات المتحدة تمكنت بما لها من نفوذ داخل المجلس من تعطيل مناقشة الموضوع بحجة أن الأمر يتم علاجه على المستوى الثنائي ومع استمرار المعركة الدبلوماسية والإعلامية بين الجانبين استطاع السودان أن يكسب تعاطف معظم الدول والأعضاء .

بمجلس الأمن لجانب دعوته لإرسال لجنة تقص حقائق حول الأمر وهو مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية بيد أن مجلس الأمن لم يتخذ قرار حول هذا الموضوع وأعقب ذلك تجديد العقوبات الاقتصادية والأمريكية ضد السودان مع استمرار وضعه في قائمة الدول إلى ترعى الإرهاب ، كما تعرض السودان لحملة إعلانية شعراء في الولايات المتحدة قادها بعض أعضاء الكونجرس واليمين الديني بدعوى ممارسة السودان للاضطهاد الديني وتجارة الرقيق .

وقد واجهت محاولات الولايات المتحدة لاحتواء السودان مشكلتين خلال عام ١٩٩٨ م أولاها عندما اندلع القتال بين أثيوبيا وإريتريا في مايو م ١٩٩٨ م وثانيها عندما تورطت أوغندا في الحرب الدائرة في الكونغو الديمقراطية بالوقوف إلى جانب المتمردين ضد الحكومة الشرعية ، وقد أحدثت تلك التطورات شرحاً كبيراً في التحالف لأقامته كأداة لأحكام السيطرة على منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى ، وبالرغم من تدهور تلك العلاقات المتبادلة بين الدولتين ، إلا أن بين الجانبين أستمر على مستويات مختلفة ، كما توصل تبادل الرسائل بحثاً عن سبيل لوقف هذا التدهور كما ألغى وزير الخارجية السوداني اجتماعا بالرئيس

الأمريكي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٩٩ م واجتماع كذلك مع مساعد وزير الخارجية وأخيراً يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل في السياسة الأمريكية الأخيرة تجاه الحكومة السودانية .

نتناولهم على الوجه التالي : .

أ – **المرحلة الأولى** : . ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٥ ، ويلاحظ أن بداية تلك الفترة تأتى مع تولى الجبهة الإسلامية للسلطة في البلاد في أعقاب انقلاب البشير في عام ١٩٨٩ م ويمكن أن توصف بفترة الارتباط التي فيها تابعت الحكومة الأمريكية تغيير سياستها تجاه السودان فقط من خلال الارتباط الدبلوماسي .

إلا أنه في أغسطس ١٩٩٣ م أضافت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون للسودان إلى قائمة الدول المساندة للإرهاب كرد فعل على الدلائل التي تشير من وجهة النظر الأمريكية إلى انبثاق أنشطة إرهابية من الأراضي السودانية ، و في أبريل عام ١٩٩٦ م دعمت واشنطن فرض عقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ١٠٥٤ خصوصاً بعد أن فشلت الخرطوم في التعاون في تسليم المشتبه بهم في محاولة اغتيال الرئيس / حسنى مبارك في يونيه عام ١٩٩٥ م

ب – **المرحلة الثانية** : . ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ وهذه المرحلة ارتبطت جزئياً بمحاولة اغتيال الرئيس / محمد حسنى مبارك واتهم النظام السوداني فيها ، وقدمت دليلاً آخر على الدعم السوداني المتصاعد للإرهاب ومثال ذلك أحد الضغوط المتزايدة نحو احتواء السودان وعزله دولياً خصوصاً بعد أن رفض النظام أن يغير سلوكه وبدأ مباشرة استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة على وجه التجديد .

جـ – **المرحلة الثالثة** :. ويشير إليها بعض الباحثين في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى

الآن ، وارتبطت تلك المرحلة بالتوجه الجديد للنظام الحاكم في السودان داخلياً وخارجياً ، وخصوصاً وأنها اقترنت باعتقال الترابي وسعى النظام الحاكم لتحسين صورته وممارساته السياسية ، و في هذه المرحلة أخذت الولايات بعض الخطوات التمهيدية نحو الارتباط المتزايد بحكومة السودان وذلك من خلال تعيين مبعوث خاص لعملية السلام في السودان والتعاون المشترك في مكافحة الإرهاب والحوار المتزايد على مستوى المسؤولين الحكوميين .

و ظلت الولايات المتحدة لفترة من الوقت على قناعه بأن حكومة السودان لها تاريخ طويل في إيواء المنظمات الإرهابية والجماعات الراديكالية الإسلامية وأنها هى الحكومة الإفريقية الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى التي ضمنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي قدمت دعماً رسمياً وملجأ أمناً للمنظمات الإرهابية ومنها الدعم المقدم إلى تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩١ م وحتى عام ١٩٩٦ م وأوت السودان ابن لادن بشكل مفتوح والقاعدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٦ م وبنهاية تسعينيات القرن العشرين وجدت السودان نفسها تواجه عزلة دولية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفشل مشروعها الإسلامي حيث وجهت بهجمات من جانب الجيش الأمريكي والضغط الاقتصادي الحاد من خلال العقوبات الاقتصادية وهو الأمر الذي دفع الحكومة السودانية الإسلامية لتخفيض علاقاتها بالمنظمات الإرهابية والأصولية ففي عام ١٩٩٦ م طردت السودان بن لادن كما حدث انشقاق داخل النخبة الإسلامية الوطنية الحاكمة أدى إلى إبعاد (حسن الترابي كرئيس للجمعية الوطنية ، وانتهى الأمر باعتقاله وسجنه ، وتحسن أداء الحكومة السودانية باتجاه الاعتدال في سياستها نحو الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م وتجاوبها مع التوجهات الأمريكية لإحداث تسوية لمشكلة الجنوب السوداني .

- - وما هو جدير بالذكر أنه بعد الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١

وافتتاح قاعدة مكافحة الإرهاب في (جيبوتى) زادت الولايات المتحدة من ارتباطها بنظام الخرطوم ، ف في مايو ٢٠٠٣ هبطت طائرة عسكرية أمريكية في السودان للمرة الأولى منذ عشر سنوات واجتمع وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين (كولن بارك) بوزير الخارجية السوداني .

آنذاك / مصطفي عثمان إسماعيل لمناقشة التعاون على الحرب على الإرهاب، وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية السودانية أبدت ارتياحها بعض الشيء من التعاون المشترك بين الدولتين، ألا إنها كان يؤرقها استمرار الولايات المتحدة في تضمينها ضمن قائمة الدول الراعية الداعمة للإرهاب ومن ناحيتها فإن الخارجية الأمريكية ربطت ذلك باستمرار دعم الحكومة السودانية لبعض المنظمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي باعتبارها على حد الزعم الأمريكي منظمات إرهابية وجماعات متطرفة وأن الأمر يقترن أيضاً بمدى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب وتوقيع اتفاقية سلام شاملة مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان من أجل أن يتم تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والإنهاء بالكامل للعزلة الدولية المفروضة على السودان .

- و في الواقع فإن هناك ربط بين المشكلات التي تعانى منها دول القرن الأفريقية مثل المشكلات الاقتصادية وحالة الفقر والتخلف وانعكاسات وذلك على مجمل الأوضاع داخل تلك الدول وهو الأمر الذي يساعد بشكل كبير على وجود البيئة المناسبة لتنامي الإرهاب ، الموضوع الآخر الذي يرى معظم متخصصين أن له تأثير جدي وسلبي على تشكيل السياسة الأمريكية وهو ضعف النشاط الاستخباراتي الجيد في المنطقة ، ومن ثم فإن غياب التمثيل الأمريكي القوى في هذه المناطق يعيق القدرة الأمريكية كثيراً لتقييم التهديدات الإرهابية ولفهم طرق العمل الداخلي للمجموعات المعقدة والفئات العرقية المهمة ناهيك عن الشبكات الدولية التي تقوم بأدوار هامة في تمويل وتوظيف الإرهاب وحوض النيل وتدخل الولايات المتحدة من خلال منبر شركاء الإيجاد لعقد

اتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصري مستقبلاً سواء من حيث اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ م والحصص ونشأة كيان في جنوب السودان لم يكن طرفاً في الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات ، وكذلك فمن الواضح أن السياسة الأمريكية تعمل على تطويق وحصار الدور الإقليمي المصري في مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر ، سواء حول المياه أو العلاقات التاريخية البالغة التميز مع جنوب وادي النيل ذلك لإضعاف مصادر قوة المكانة الإقليمية المصرية في العالم العربي ، و في نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتكية والإستراتيجية وخصوصاً أن هذه السياسة استبعدت المبادرة المصرية - الليبية وتدعم منظمة الإيجاد ، ومن ثم الدور الأفريقي المحض بكل دلالات ذلك : .

- إن مثل هذه التوجهات والسياسات والممارسات الأمريكية تجاه السودان إنما توضح في مجملها أن الوجود والنفوذ والتهديد الأمريكي المتعاظم في السودان يمثل واحدة من أهم العقبات والتحديات التي تواجه أي تقارب حقيقي بين السودان ومصر ، ومن ثم تصبح عملية التكامل المصري – السوداني متأثرة بدرجة بهذا الوضع ومن المعتقد أن خصوصية العلاقات الثنائية الأمريكية – المصرية مهما كانت وضعيتها لم تكن ذات تأثير فعال وكبير على إمكانية التحرك باتجاه الارتقاء بالتكامل المصري السوداني ، إلا إذا كان هناك إدراك وتفاهم كاملين من جانب مصر والسودان لهذا الواقع والتحرك الفعلي نحو وضع الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا الأمر .

٢- **التدخل الأجنبي في أزمة دارفور** : . خلال عام ٢٠٠٣ شهدت العلاقات السودانية الأمريكية هدوءاً نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة السودانية والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بين الجانبين ، إلا أن اندلاع التمرد في دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها إلى السودان واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على تقديم تنازلات مع الحركة الشعبية وتحقيق

المزيد من النفوذ في السودان .

وقضية دارفور التي تصاعدت مؤخراً لم تكن وليدة عام ٢٠٠٣ م وإنما هي مستمرة منذ سنوات عديدة واعتبرت البداية صراعاً بين القبائل التي تقطن في المنطقة وترجع إلى مجموعة أسباب منها :

أ – التضارب حول استخدامات الأرض خاصة بين الرعاة والمزارعين وبين القبائل التي لديها أراضي محددة علاوة على القبائل الرعوية التي لا تملك مساحات من تلك الأراضي وكان بينهما تنازع بين الصرف الذي يحدد ديار القبيلة وبين القانون والدستور الذي يتيح للمواطن السوداني الحركة في أي منطقة يريدها .

ب – تفجر الأزمة بسبب الاحتلال المتزايد لطاقة الأرض الاستيعابية حيث تتسح الرقعة الجغرافية في ولايات دارفور الثلاث ، شمال دارفور وعاصمته الفاشر ، وجنوب دارفور وعاصمته نيالا ، وغرب دارفور وعاصمته الجنينة والتي تعادل ٢٠ ٪ من مساحة السودان واختلاف جغرافيتها التي تتشكل من سلاسل جبلية وغابات ووديان وصحارى إلى جانب الحدود المشتركة مع ثلاث دول عانت من عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى التزايد السكاني حيث يصل عدد السكان هذه الولايات إلى ستة ملايين نسمة من بين أربعة وثلاثين مليوناً هم سكان السودان وتتعايش فيها خمسمائة قبيلة بعاداتها وتقاليدها كما تمتلك ثروة حيوانية هائلة تزيد على سبعون مليون رأسي غنم من إجمالي ١٣٢ مليون قطيع هى إجمالي الثروة الحيوانية في السودان .

وبسبب تناقص الموارد الطبيعية الناجمة عن الجفاف والتصحر تنشب من حين لآخر النزاعات بين هذه القبائل بسبب التنافس الشديد على موارد البيئة والمياه والأراضي الصالحة للزراعة وتحرك القبائل الرعوية جنوباً في ظروف تميزت بالقلة في إنتاجية المراعى مع زيادة السكان والثروة الحيوانية .

- انفتاح الحدود الطويلة وصعوبة السيطرة ووجود مشكلة مع دول الجوار خاصة في تشاد أدى لانتشار السلاح في المنطقة وعدم السيطرة عليها سيطرة كاملة من قبل الحكومة كما أدى إلى التصعيد في الأزمة ووجود المنافسة السياسية المسنودة من العشائر سواء كانت على المستويات المحلية أم الولائية أم الاتحادية .

جملة هذه الأسباب أدت بالقطع إلى ظهور المشكلة الأخيرة في دارفور وبدأت أوائل عام ٢٠٠١ م حينما اعتدى العرب أولاد زيد على الزغاوة دارتلا في منطقة فرجى وقتلوا أكثر من خمسون شخصاً وسعت حكومتا شمال وغرب دارفور لمعالجة القضية علاجاً مؤقتا لحين رحيل الخريف ثم عقد مؤتمر للصلح وبالفعل عقد المؤتمر بين الشرقاوي أدم صبحي زعيم الزغاوة دارتلا وبين محمد خليل شيت زعيم العرب أولاد زيد بالفاشر في بواكير خريف العام نفسه ، ألا أن بعض الشباب من الزغاوة أساءوا بعض الظن في زعيمهم أنه قد أضاع دماء قتلاهم وباعها فكمنوا له واشتبكوا مع حرسه في معركة لم يتمكنوا فيها من النيل منه وفوراً هاجموا حامية أبو قمره واختطفوا عربة واتجهوا مباشرة إلى جبل مرة للاحتماء فيه من المطاردة حيث تمكنوا من الدخول إلى الجبل ووجدوا الوضع ملائماً بالمعسكرات التي سبقتهم هناك وباستجلاب إخوانهم إلى هناك قبلهم للتدريب نشأت ظروف مواتية لانضمامهم إلى من سبقوهم ، ثم انضمت إلى هذه المجموعات مجموعات أخرى جاءت إلى الجبل لأهداف مختلفة .

- وبتكامل هذه المجموعات وقضاء فترة تدريبية داخل الجبل امتدت من تاريخ دخول أول مجموعة حتى أواسط عام ٢٠٠٢ م بدأ النشاط الفعلي لهؤلاء المتمردين وكان حادث الاعتداء على رئاسة محافظة تولو ثم طور ونيرتن وروكرو وقطع الطرق بين نيالا وزالنجى ثم ظهور منشورات تحت مسمى (جيش تحرير السودان) وجرت محاولات من رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان لمعالجة القضية بالتفاوض وبعد مسيرة امتدت لأيام وافق المتمردون من أبناء الزغاوة على الخروج من جبل مرة وعودة المسلحين من أبناء الفور إلى قراهم

وإخلاء الجبل في نوفمبر ٢٠٠٢م

- إلا أن المسلحين عادوا بعد شهر إلى الجبل لممارسة نشاطهم باعتداءات متفرقة على عدة مناطق واختطاف أفراد الأمن ، وسعى والى غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء مرة أخرى وقام بإرسال وفد من أبناء جبل مرة من القيادات السياسية والتشريعية بالولاية وهم على درجة رائد مجلس الولاية ، ألا أن المتمردين أسروا هؤلاء لفترة طويلة ولم يطلق سراحهم رغم دفع الدية من أهلهم وبتدخل القوات المسلحة تم إنقاذهم .

- وبعد تلك الحوادث أنتشر التمرد في عدة مناطق في جبل مرة وطريق نيالا وزالنجى وأنتقل إلى ولاية شمال دارفور حول وادي سايرة وكرونوى ودار الزغاوة، كما انتشرت ظاهرة النهب المسلح ووجود السلاح علاوة على وجود ثروة حيوانية كبيرة أوجدت سرقات عادية ثم تطور الموقف إلى نهب مسلح بقطع الطرق بالسلاح وأعقب ذلك ظهور ميلشيات لبعض القبائل حيث كان الاحتكاك بين القبائل والصراع جلباً منذ عام ١٩٨٣ م وتفاقم الموقف مع نهاية الثمانيات ومر بعد ذلك ليكون صراعاً مستمراً رغم أن هذه النزاعات كان يمكن حلها في السابق .

- و في عام ٢٠٠٣ م حدثت المشكلة بصورة كبيرة في منطقة جبل مرة التي أدت إلى ظهور مجموعات متمردة في شمال دارفور تتمثل في وجود حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور المحامى ومجموعة مسلحة أخرى تحت مسمى (حركة العدل والمساواة) بقيادة خليل إبراهيم وحركة حزب الاتحاد الفيدرالي بقيادة شريف حرير .

- ورغم أنه كانت مشكلة لا تتجاوز صراعاً قبلياً قتل فيه أعداد كبيرة من المواطنين حاولت قيادات الإدارة المحلية حل المشكلة ألا أن مجموعة من الزغاوة لم يعجبهم الحل وجمعوا السلاح للانتقام من السلطة ، ونفس الشئ حدث

في كل من دار الزغاوة ومنطقة جبل مرة عندما تجمعت المجموعات ظهر بعض السياسيين وجاء آخرون من الغرب ممثلين للمنظمات الغربية من الذين دخلوا البلاد تحت شعار تقديم العون الإنساني ويودون أن يستمر الصراع في السودان وتحالف الطرفان و في نهاية الأمر ضخموا القضية بأنها قضية سياسية .

– و في إطار الرؤية الخارجية والدولية لأزمة دارفور ، فإن الدوائر السياسية الداخلية والخارجية في السودان كان لها رأى آخر في أزمة دارفور حيث ترى أن الحكومة وصفت ما يجرى في دارفور بأنها عصابات للنهب المسلح ولكن في وضع الأمر أن الحكومة تريد أن تغيب حقيقة الوضع السياسي والأمني والتنموي كحقيقة يجب الارتكاز عليها في التعامل مع ملف دارفور ولذلك ما حدث في عام ٢٠٠٣ م من تطور خطير ليس بالأمر الهين وإنما له جذور تأخذ أبعاداً مختلفة منها ما هو اثنى جماعات عربية وغير عربية ومنها ما هو تنموي يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة ومنها ما هو أمنى مثل انتشار السلاح وسط أفراد القبائل ، وهذا الأمر تتحمل مسئولياته الحكومات السابقة والحالية مما جعل اشتعال الحرب في دارفور أسهل من اشتعال الكبريت في البنزين وحملت هذه الدوائر السياسية الحكومة المركزية وزر ما يحدث في دارفور الآن، لأنها تعاملت مع الأزمة من باب قطاع الطرق والنهب المسلح دون أي قراءة لمعطيات الواقع السياسي الداخلي والخارجي والمتغيرات ، ولذا يذهب السياسيون في السودان إلى وجود اعتبارات في تحليلهم لأحداث دارفور يجب الأخذ بها مثل :

– ظن الحكومة أن ما يحدث في دارفور من صراع مسلح تقوم من مجموعات تسميها الحكومة بأنها منفلتة.أمنياً ولا تحمل قضية محورية نحو إنسان دارفور وأنها جماعات طامعة في السلطة .

– محاولة السلطة المركزية تجحيم العناصر المسلحة وعدم اختفاء صيغة الحركة السياسية عليها ويبدو في تسميتهم بمتمردي دارفور .

- تسليح بعض الجماعات (الجنجويد) وهذا المصطلح أطلق على بعض الجماعات المقاتلة في دارفور ومعظمهم من القبائل العربية وهذه الجماعات يرى السياسيون أنهم يقومون بمطاردة العنصر المسلحة ضد الحكومة .

- اختفاء الصبغة الحيوية والعنصرية لحاملي السلاح ألا أن مجريات تطور الأحداث أجبرت الحكومة على انتهاج مبدأ الحوار مع العناصر المسلحة في دارفور والاعتراف بأن ما يحدث في دارفور خطير ويجب التعامل معه سياسياً وليس عسكرياً .

- وإذا كان التدخل العربي والأمريكي مقبولاً فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعاً بين المسلمين والمسيحيين وحسب وفق إحصاءات لعام ١٩٨١ م فإن نسبة المسلمين في الجنوب ١٨ ٪ والمسيحيين ١٧٪ وباقي السكان وثنيون .

فهو ليس مقبولاً أن يكون هناك تدخل عربي أمريكي في غرب السودان لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء كانت قبائل عربية أو أفريقية بنسبة ٩٩ ٪ كما أن ليس هناك معنى لتدخل الاتحاد الأوروبي بدعوى وجود تطهير عر في أو ديني بل إن هذا أدى لتدخل العرب والمسلمين في المفاوضات المباشرة لإصلاح بين مسلمي المنطقة وعدم السماح بمد التمرد إلى مناطق أخرى وقبائل أخرى قريبة (اليجا) التي تسع حركة التمرد لضمهم إلى تمردها على حكومة الخرطوم وبها جماعات ترفع لواء التمرد على الخرطوم .

- وليس سراً أن هناك توجهاً غربياً للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التبشيرية الأوربية ، وليس سراً أيضاً كما قال الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق أن ٢١ مطنجاً أوروبياً وأمريكياً ليس من بينهما مطبع عربي واحد تضع حلولاً لقضية السودان ، كما أن العديد من البلدان الأوروبية مثل هولندا وألمانيا والنرويج صارت تعتبر السودان

قضية داخلية في مناقشات برلماناتها لأن الكنائس والمنظمات التطوعية التي تعنى بالإغاثة هناك تؤثر على الرأي العام الداخلي .

واللافت للنظر : أن جميع التصريحات التي صدرت عن عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة والرئيس الأمريكي بوش والاتحاد الأوروبي وحتى التقارير التي تصدرها هيئات بحث أمريكية وأوروبية أن هناك شبه إجماع على المطالبة بتدخل دولي في صورة منظمات الإغاثة الأوروبية وتقليص حجم الوجود الرسمي السوداني .

- كما تناولت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير مطول أزمة إقليم دارفور وخلصت لوضع عدد من الاقتراحات طالبت الأطراف المختلفة المحلية والدولية بالسعي إلى تنفيذها ومع أن تقرير المجموعة تضمن نفس الاتهامات العربية لحكومة السودان بمساندتها لجماعات الجنجويد التي تحارب الفصائل المتمردة في المنطقة ودعا لتدخل أكبر للدول الغربية في شؤون دارفور ويشير التقرير إلى تحول السودان بعد ما كانت بشائر السلام قد لاحت في الأفق في عام ٢٠٠٣ إلى قصة رعب حقيقية في عام ٢٠٠٤ فالهجوم السريع للحرب على ولايات دارفور كان قد خلق واحدة من أسوأ أزمات العالم الإنساني فقد مات الآلاف وارتحلت حوالي ٨٣٠ ألفاً من منازلهم .

- و في إطار تناول الدور العربي فأن خطورة ما يجرى في دارفور من ترتيبات ربما تؤثر على وحدة السودان واستقراره لأنها تجرى بأيدي أجنبية ومن وراء ظهر جامعة الدول العربية ومصر أو على الأقل بدون تدخل من الطرفين في تشكيل الواقع هناك ، وترك الأمر للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مثلما جرى ترك الأمر في مفاوضات نيفاشا للولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، رغم أن أي واقع جديد سوف ينشأ في السودان سيؤثر على العالم العربي ومصر خاصة .

- صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كتب وتلعب دوراً في

الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي و في مؤسسات الأمم المتحدة ، كما أن وفداً من الجامعة العربية توجه إلى ولايات دارفور يوم ٤ مايو ٢٠٠٤ م لتقصي الحقائق عن الأوضاع الإنسانية هناك ضد المدنيين ولكن هذا لا يؤثر على الخطط الموضوعة لرسم مخططات غربية في دارفور أدى في الجنوب ولا يتعادل ما يجرى من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان .

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حالياً في أنجمينا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوروبي سوف تكون على غرار ما جرى في مفاوضات وشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردى الجنوب من حيث انعقادهما بعيداً عن أي تأثير عربي في مجرياتها ، ومن ثم اقتصار الدور العربي على رد الفعل لا الفعل والتعامل مع ما ينتج عنها من آثار .

ومن ثم يعتقد البعض أن المطلوب هو تدخل عربي إسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات شاكوس ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية وعلى منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية للتدخل بقوة في كل أنحاء السودان خصوصاً الغرب والجنوب لإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثة والتبشيرية ذات الصلات الواضحة مع أجهزة المخابرات الغربية وعدم ترك الساحة للغربيين يعيثون فيها كيفما شاؤوا لتحقيق مصالحهم على حساب العرب والمسلمين .

هذا وتحاول مصر عدم قيامها بدور مباشر تجاه مشكلة دارفور أن تمنع أى تطور سلبي أو تصعيد خارجي يقضى إلى تدخل عسكري وتركز في اتصالاتها ومشاوراتها مع الحكومة السودانية على سرعة التوصل إلى حل سلمى ينهى كل هذه القلاقل .

- إذا يعتقد البعض أن ما يجرى في دارفور هو جزء من مخطط دولي كبير تشكل الحركة الشعبية في الجنوب أساسه المتين وأن هناك بين ما يقودون التمرد

في دارفور من يلعبوا دوراً معلوماً ومسوماً بدقة سعوا من خلاله إلى استغلال مشكلة محلية صغيرة تفجرت بين مجموعة خارجة على القانون تنتمي إليهم قبلياً ومجموعة عربية صغيرة معتدى عليها لإيجاد موطئ قدم للحركة الشعبية في دارفور وتنفيذ الجزء الخاص بهم من هذا المخطط ويقصد بذلك الشعبية الفاعل والقائد الحقيقي لمتمردي دارفور وذارع الجبهة الشعبية لتحرير الجنوب وهو رجل علماني معروف بعدائه للإسلام والمسلمين ولذلك فإن أهل دارفور البسطاء إنكم لا تواجهون هذه المرة مشكلة قبلية محدودة تحل على بساط أحمدي وبحسن النوايا كعادة أهل دارفور بل أنكم تواجهون مخططاً دولياً واسع لأبعاد يستهدف النيل من عروبة الإسلام ولإسلامه ويسعى إلى طمس الهوية الإسلامية لدارفور وإحلال فكر عنصري علماني مكان تلك الهوية الأصلية وهذا القول نكرره لأحزاب الحركة الوطنية السودانية التي نبدئها من الاشتراك في هذا المخطط أو قبوله إذا أدركت أبعاده الحقيقة وأنه قد أن الأوان لتعليق الحركة الوطنية السودانية على حقيقة أن التحدي الرئيس في السودان وبقائه نابضاً بهويته الإسلامية والوطنية وتفويت الفرصة وقطع الطريق على من يسعون لوراثة الحركة السياسية السودانية ورصيد أحزابها الوطنية وقيادتها المحلية الصادقة المؤمنة بخياري الوحدة والإسلام تحت ستار التهميش وغيره من الدعاوى الباطلة والحماية الجاهلة بغية تحقيق أهداف إستراتيجية للضرب تتمثل في بناء كتلة عنصرية معادية للعروبة والإسلام في السودان .

- و في هذا الإطار فرض للمعالجات والرؤى والمقترحات لدى بعض الباحثين للمساهمة في إيجاد حل جذري لأزمة دارفور ووقف نزيف الدم من أجل التعايش السلمي الذي تميزت به المنطقة من قبل ، إذ تشير كل المؤشرات إلى انعقاد مؤتمر تفاوض بين الحكومة السودانية وعناصر الحركة المسلحة وإنهاء هذه الأزمة بحلول سلمية من أجل إعادة بناء وحدة أهل الإقليم وذلك بترتيب مفاوضات مباشرة للسلام بين الحكومة وفصائل الحركة المسلحة برعاية دولية

تكون مقبولة من الطرفين ويمكن أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان ممثلاً فيها بحسب وضعها كشريكة في الحكم أثناء الفترة الانتقالية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية لتطبيق اتفاقية السلام في للسودان والحلول تأتى على عدة مستويات هامة تحدد منها ما يلي :

١- **مستوى البرامج العاجلة** : ويتمثل في إعادة النازحين في غضون شهر إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا أو أجبروا على النزوح منها ففي آخر الإحصائيات الرسمية يقدر عددهم بـ٦٠٠ ألف نازح داخل الإقليم ومائة ألف لاجئ في معسكرات اللجوء بتشاد وأفريقيا الوسطى ، ثم وضع برامج عاجلة لتوفير المساعدات الإنسانية الضرورية للذين تعرضت قراهم ومزارعهم وممتلكاتهم للحرق والتدمير علاوة على إنشاء صندوق قومي عاجل لتوفير مبالغ نقدية وهبات عينية للعائدين لمناطقهم لمساعدتهم في استرداد أنماط حياتهم العادية ، هذا الصندوق يجب أن يتم تمويله من الخزينة المركزية مباشرة مع استقطاب العون المادي واستنكار منظمات المجتمع المدني لدعمه والقضاء التام على ميليشيات الجنجويد سواء بسيطرة الحكومة أو تصفيتهم عسكرياً مع محاولة إدماج التائبين منهم في المجتمع .

٢- **مستوى البرامج المتوسطة** : . ومدته عام لإعادة بناء المدارس وتأهيل المستشفيات وإقامة مشاريع المياه وتأمين الطرق وتنظيم الأسواق وتهيئة البنية التحتية لدعم التعايش السلمي وتنظيم مسارات القبائل الرحل وفتح ممرات آمنة لهم ولحيواناتهم ووضع التدابير الكفيلة بمنع الاحتكاكات والتعدي على حقوق الغير ثم العمل على بناء القدرات بكل مناطق دارفور وإنشاء آلية فنية مختصة بالتعاون مع برنامج وكالة التنمية الأمريكية التي اقترحت تطبيق مبادرة أبيى للتعايش السلمي في دارفور .

٣- **مستوى البرامج طويلة المدى** : . ويعنى وضع إستراتيجية طويلة المدى لإعادة النسيج الاجتماعي بدارفور بعد الحرب التي جعلت القبائل تتقاتل فيما

بينها والتخطيط للتنمية الشاملة بالإقليم وإعادة تأهيل المشاريع التي عطلتها الحكومة على أسس جديدة والعناية الخاصة بمشاريع الأمن الغذائي والمائي لأهل دارفور وأهمية وضع خرائط تنموية تشمل كل مناطق الإقليم مثل الخرائط السكانية الزراعية ، الرعوية ، المائية ، المعدنية ، الصحية ، التعليمية ، البيئة ، وغيرها ومع ضرورة المتابعة السنوية للتغيرات التي تحدث لهذه الخرائط ثم وضع خطة تنموية عشرينية لتنمية دارفور في كافة المجالات .

٤- **محاولة تدويل المشكلات السودانية :** . في إطار تناول الباحثين للتدخلات الأجنبية في الشأن السوداني نلاحظ أنه قبل انقلاب عام ١٩٨٩ م في السودان كان للإدارة الأمريكية مأخذ على حكومة الوفاق الوطني وأهمها أن الحكومة أوقفت كافة التسهيلات التي منحها نظام جعفر نميري للأمريكيين وهى تحالف أمنى في البحر الأحمر ، وتسهيلات تخزين معدات عسكرية في بور سودان ومحطات وبعد مجيء حكم الإنقاذ بعد انقلاب عسكري عام ١٩٨٩ م ظلت الولايات المتحدة ملتزمة بموقف محدد هو عزل النظام واحتواؤه حتى تغيرت هذه السياسة بعد مجيء الإدارة الجمهورية في واشنطن ، حيث أصبح من الواضح أن هذه السياسة بحاجة إلى المراجعة خصوصاً مع الضعف الواضح للقوى السياسية السودانية المعارضة ، وتوافق مع ذلك حدوث تغير في الظروف الإقليمية المحيطة بالسودان بانفجار الحرب الإثيوبية الإرتيرية والحروب الأوغندية – الكونجولية وهو ما أثر على قدرة هذه الدول على تقديم الدعم المناسب للقوى المعارضة للنظام السوداني ، وعلى مستوى أخر كان نظام الإنقاذ نفسه قد شهد بعض التحولات بعد انفجار الخلافات الداخلية وخروج الدكتور / حسن الترابي وحزبه من الحكم ومحاولة حكومة الرئيس / عمر البشير التقارب مع الولايات المتحدة والغرب من خلال مجموعة من السياسات والتوجهات الجديدة .

وبمجيء إدارة الرئيس بوش الجمهورية انتهج الأمريكيون سياسة آل خطوة / خطوة والتي تتمثل في الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح بالعقوبات

سعياً لبسط النفوذ الأمريكي على السودان بعد تغيير أيدلوجية النظام الحاكم في الخرطوم ، وتبلورت هذه السياسة بدءاً من يوليو ألفين حيث شرع مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن في دراسة ملف الحرب الأهلية ، و في فبراير ٢٠٠٦م أصدر تقريره الشهير الذي أوصى بسياسة أمريكية جديدة نحو السودان تقوم على التواصل الإيجابي ، وتهدف إلى تحقيق السلام ضمن معادلة جديدة ، وهو ما قامت به هذه الإدارة بعد نجاحها فقام الرئيس الأمريكي بتنفيذ توصيات التقرير ومن بينها تعيين مندوب خاص للسودان ، فقرر تعيين السيناتور (جون دانفورث) مندوباً خاصاً للسودان في بداية سبتمبر ٢٠٠١ م .

واتضح منذ ذلك الوقت أن التصور الأمريكي للمرحلة الجديدة يتركز على توحيد المبادرات المطروحة لحل أزمة السودان في مبادرة واحدة ، وإيجاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمي الأفريقي والعربي والأوروبي ، وإحداث تغيير جوهرى في النظم السوداني مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة .. (دولة واحدة ونظامان) ، أي شكل من أشكال الكونفدرالية مع أهداف فرعية أخرى هي .. أخراج الشركات العاملة في حقوق النفط السوداني تمهيدا لإحلال شركات أمريكية محلها ، وتحقيق المطالب الخاصة بالمنظمات الكنسية وحقوق الإنسان و في هذا الإطار وقعت الحكومة والحركة الشعبية اتفاقات (مشاكوس نيفاشا) ، بناءً على مبادرة دول منظمة الإيجاد (السودان ، إريتريا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، الصومال ، جيبوتى ، وجوهرها تأكيد بالحق في تقرير المصير للجنوبيين ، أو بديل الدولة العلمانية في السودان ، وضمان حرية الاعتقاد بالكامل لكل المواطنين السودانيين ، كما يجب فصل الدين عن الدولة .

ومن أجل تحقيق هذا التصور والضغط على الحكومة السودانية أثناء المفاوضات في آن واحد ، أودع قانون سلام السودان في السابع من أكتوبر ٢٠٠٢م ، في مجلس النواب ، وأجازة في العاشر من أكتوبر ، و في ٢٤ من أكتوبر وقع الرئيس بوش على القانون رقم ٢٠ الذي تقدمت به لوبيات اليمين المحافظ ،

ويدعو إلى دعم السلام والحكم الديمقراطي في السودان ، ومراقبة ما يحدث للتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية يتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادق عن طريق تقارير تقدم للكونجرس كل ستة أشهر ، و في حال إخلال حكومة السودان بهذا النهج يقوم الكونجرس بفرض عقوبات اقتصادية وحرمان النظام السوداني من عائدات النفط . وينص القانون في أحد بنوده أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ؛ فإن على الرئيس التشاور مع الكونجرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من نفس الباب . وهي إجراءات تتعلق بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية . وخفض العلاقات الدبلوماسية ، واتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنح حصول حكومة السودان على عائدات البترول ، والسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض حظر السلاح على السودان ، و في فقرة أخرى تقرر رصد ٣٠٠ مليون دولار للجنوب . ويلاحظ على المفاوضات التي جرت من أجل التعامل مع الصراعات في السودان أن الدور الأمريكي كان مهيمناً ؛ حيث كانت الولايات المتحدة قد عينت مبعوثاً رئاسياً لها هو السيناتور جون دانفورث ، كما أن بريطانيا قد عينت مبعوثا لها للمهمة نفسها هو الآن جولتى ، إلا أن الدور الأمريكي ظل هو الفاعل الرئيس والمهيمن على أجواء التفاوض ، والموجه لها ؛ حيث كان الدور البريطاني مسانداً للرؤية الأمريكية ، وداعماً لها باعتبار الدراية والخبرة البريطانية العميقة بالشأن السوداني . ويلاحظ أنه طوال المفاوضات التي انطلقت منذ عام ٢٠٠٢ م كانت أكبر المفارقات هي أن هناك أطرافاً في الصراع هي بعض الدول الإقليمية مثل : مصر والحكومة السودانية ، استمرت في إبداء المرونة وما تسميه « حسن النيات » للمبادرة الأمريكية ، رغم مخاوف حقيقية ليس من انفصال الجنوب والمناطق المهشمة ، وإنما التوصل إلى نتائج سياسية وأمنية في المفاوضات تفضي إلى احتلال كامل السودان .

خلال العام ٢٠٠٣م شهدت العلاقات السودانية ـ الأمريكية هدوءًا نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً في المفاوضات بين الجانبين ، إلا أن اندلاع التمرد في دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها إلى السودان ، واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على تقديم تنازلات مع الحركة الشعبية ، وتحقيق المزيد من النفوذ في السودان . و في بداية مارس ٢٠٠٤ م أدانت الولايات المتحدة ممارسات (الجنجويد) ودعت الأحزاب للتفاوض على وقف إطلاق النار ، واحترام القانون الإنساني ، ونزع أسلحة القوات غير الشرعية ، و في هذا الوقت كانت الإدارة الأمريكية تشجع على اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية ، في حين كان اقترابها لصراع دارفور ينقصه نفس التشجع ، على اعتبار أن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور في حل الصراع . و في ذلك الوقت صدر تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) متحاملاً على الخرطوم ، وداعياً المجتمع الدولي لعمل حاسم ، وأن يكون مستعداً لاستعمال القوة إذا استدعى الأمر ، وذلك لإنقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر الموت بسبب حملة السودان لقمع التمرد في الإقليم الغربي . واقترح تقرير مجموعة ألازمات الدولية عدة اقتراحات بالنسبة لإطراف الصراع ، ومجلس الأمن ، فبالنسبة لحكومة السودان الالتزام بمفاوضات سياسية بتيسير دولي مع متمردى دارفور هدفها وقف إطلاق النار بمراقبة دولية ، ووقف كل المساعدة للجنجويد والميليشيات الأخرى ، وتجريدهم من السلاح ، ومحاكمة من يستمر منهم في مهاجمة المدنيين ، والسماح لفريق مراقبة حماية المدنيين مباشرة ، والتحري في المزاعم المتعلقة بالهجوم على المدنيين في دارفور من ميليشيات الجنجويد التي تساندها الحكومة . وبالنسبة لمجلس الأمن الدولي : إصدار قرارات تتضمن ما يلي :

ـ التنديد بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها كافة الإطراف في دارفور .

ـ الدعوة إلى مفاوضات سياسية تحت مراقبة دولية بين الحكومة ومتمردي

دارفور هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية .

ـ الحث على نهاية سريعة لمحادثات سلام الإيجاد لاتفاق سلام شامل بين الحكومة والجيش الشعبي .

ـ كفالة عودة اللاجئين إلى مواطنيهم ، وتنسيق دعم مالي دولي لإعادة توطينهم واستقرارهم .

وكان هذا التقرير بمثابة خطة عمل للولايات المتحدة في أزمة دارفور ؛ حيث عملت الإدارة الأمريكية على تصعيد الأزمة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ، فوصل في ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤ م وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى الخرطوم للتحقيق من صحة الأحداث في دارفور ، و في ٣٠ يوليو أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٥٦ (الذي اعتمد بغالبية ١٣ صوتا مع امتناع الصين وباكستان) ، الذي يمهل الحكومة السودانية ٣٠ يوماً للسيطرة على الوضع في دارفور وحل ميلشيات الجنجويد ، وتقديم العون للنازحين وإعادتهم لمناطقهم وحمايتهم .

و في الوقت نفسه كان اجتماع قمة الدول الثمانية في (سي أيلاند) في ولاية جورجيا الأمريكية ـ يونيو ٢٠٠٤م ـ قد أصدر بياناً عن السودان رحب فيه بدور الاتحاد الأفريقي في حل أزمة دارفور ـ وليس الجامعة العربية ـ بناءً على تقسيم أمريكي يعتبر السودان دولة تنتمي إلى القرن الأفريقي ، ومن ثم يفصلها عن محيطها العربي ، وكان الأمريكيون ينفذون توصيات تقرير مجموعة الأزمات الدولية المشار إليه فيما يتعلق بشركاء الإيجاد : (الولايات المتحدة ،بريطانيا ، النرويج) ، ويدعو إلى التنسيق مع الدول الأخرى بما فيها فرنسا وتشاد لخلق إطار للتفاوض السياسي بين الحكومة والمتمردين ، والتأكيد على الحكومة بأن أي فوائد يتم اكتسابها من محادثات الإيجاد سيتم سحبها إذا عارضت الحكومة المفاوضات الخاصة بتحديد جذور الصراع في دارفور .

ومن ثم يمكن القول : إن الأمم المتحدة لها دور أساسي في الفترات الانتقالية التي تتبع تسوية الصراعات حتى تضفي صفة الشرعية الدولية على تلك الفترات . كما أن هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الغربية تصل إلى ما هو أبعد من حدود الحرب البادرة ، ويظهر ذلك خلال كلمات الرئيس (جيرالد فورد) أمام مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا عام ١٩٧٥ م في هلسنكي عندما قال : إن الولايات المتحدة وأوربا مرتبطتان بعلاقات وثيقة ، و في مقدمتها حب الحرية والاستقلال ، هي المبادئ التي لا تعرف دولة محددة بعينها ، وإنما هي راسخة في قلوب جميع شعوب العالم .

وبينما كانت الحكومة وحركات التمرد في دارفور تجريان مفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية (أبوجا) ، أصدر مجلس الأمن قراراً ١٥٦٤ يهدد السودان بعقوبات نفطية إذا لم يوقف الأعمال الوحشية بدارفور ، وقال السفير الأمريكي في الأمم المتحدة (جون دانفورث) تعمل اليوم ؛ لأن حكومة السودان أخفقت في الالتزام الكامل بقرارنا السابق الذي جرى تبنيته في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٤ م زاعماً أن أزمة دارفور أكبر كارثة إنسانية في العالم . ويلاحظ على القرار الجديد تركيزه على النفط وهو ما دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسودان يان برونك أن يوضح أن العقوبات النفطية قد تؤثر على إمدادات الوقود ، وتضر بالجهود لنقل الغذاء إلى سكان دارفور . فضلاً عن أن العنصر الأساسي في القرار رقم ١٥٦٤ يمكن في أنه يكرس الدور المركزي للاتحاد الأفريقي في جهود حل أزمة دارفور فيقول (دانفورث) : إن مفتاح كل ذلك هو مشاركة الاتحاد الأفريقي ، وينبغي علينا الآن التركيز على موضع تمركز المراقبين ، وأن نكون على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة لوجستية يحتاج ليها الاتحاد الأفريقي .

والآن ، وبعد أن سارت أمريكا شوطاً بعيداً في خطتها لفصل الجنوب ، وبعد أن اشتد عود الانفصاليين المتمردين ، وقويت شوكتهم ، وأصبحوا بفضل دعم

الغرب لهم قوة قادرة على تهديدي المصالح واستنزاف الثروات بما يشنونه من أعمال عسكرية ، وبعد أن تم استخراج النفط عام ١٩٩٩ م وجرى تصديره بما يقارب ربع المليون برميل يومياً ، أي بدخل يعادل المليار دولار سنوياً ؛ وبعد أن وجدت في الصراع داخل السودان خير مساعد لها في تدخلها السافر في شؤونه الداخلية ؛ أخذت تغير في أسلوب علاقاتها مع السودان اتجه التقارب ورفع الحصار وتخفيف القيود وإعادة العلاقات الدبلوماسية ، لتأهيل الجنوبيين وبناء مؤسساتهم ووضعهم على أبواب الحكم والاستقلال ، ولتفتح أبواب السودان أمام شركات النفط الأمريكية العملاقة والشركات الأخرى لمباشرة نهب ثرواته ، تلك الشركات التي ما انفكت تضغط على حكومة بوش منذ أن تولى السلطة لتحقيق الهدف الذي سبقتها إليه الشركات الكندية والصينية . ولذلك كنت مسألة التمرد في جنوب السودان من أولويات السياسة الأمريكية لحكومة بوش ، التي لم تنشغل بما هو أولى منها بعد حادث الهجوم على واشنطن ونيويورك في ٢٠٠١/٩/١١ م لكانت قطعت شوطاً أبعد مما قطعته بكثير .

هذه هي الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية تجاه السودان في الوقت الحاضر . إذ رأت أميركا أن الوقت أصبح مواتيا أكثر من أي وقت مضى للسير قدماً في تحقيق أهدافها ، فجعلت المتمردين في موقف قوى : جعلتهم طرفاً ثانيا في موقف الند للحكومة يطالبون صراحة بالاستقلال كأحد الخيارات ، ويطالبون بتوزيع الثروات والسلطات وغيرها . وتبنت أميركا مطالباتهم أو معظمها ، تحت الشعارات الداعية لنشر السلم وتحقيق السلام ، ولحقن الدماء التي كانت وراء هدرها ، ورفع المظالم والمآسي التي تسببت في حصولها . وتكشف تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن خطة الانفراد بالسودان بعيداً عن مصر التي تمثل عمقه الاستراتيجي . ويرى البعض أن التحركات الأمريكية نحو كينيا تمثل أعلاناً للحرب على الامتداد المصري الطبيعي في أفريقيا ، وهو ما يجب على القاهرة دون شك أن تواجهه بتكثيف جهودها للحفاظ على وحدة السودان تراباً وشعباً ومياهاً.

وعلى أي حال ، فإن الموقف الأمريكي الرافض للمبادرة المصرية الليبية والداعم للإيجاد لا يعكس فقط تجاوزاً وتحفظاً على الدور المصري الليبي بقدر ما يعكس الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي ترى أن السودان ينتمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء وعليه أن يحصر علاقاته في جواره الأفريقي الجنوبي ، ومن ثم فلا دور لجيرانه في الشمال ، وخصوصاً مصر .

- هناك محاولات حثيثة من جانب القوى الفاعلة في الأمم المتحدة وخصوصاً داخل مجلس الأمن التابع لها وبإيعاز من جانب كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتوظيف الأمم المتحدة لخدمة أغراضهما في السودان من خلال محاولة تدويل مشكلاته ، بحيث يساعد ذلك على ممارستها لأدوار تحت ستار الأمم المتحدة وما يسمى بالشرعية الدولية ، حيث يوجد ثمة تدخل وتشديد من جانب الدولتين على ضرورة مشاركة مجلس الأمن الدولي في التعامل مع مشكلات وأزمات السودان ، ويستند هذا التوجه على زعم ضرورة مشاركة قوات دولية في تنفيذ إجراءات الرقابة التي تقوم بها الأطراف السودانية (الحكومة والحركة الشعبية) ؛ وبهدف منع حدوث اختراق للاتفاقات الموقعة . وقد أعلن عن إمكانية طرح مثل هذه المسألة على مجلس الأمن في وقت لاحق ؛ لأجل مناقشتها ، والخروج بصيغة قرار تمكن الأطراف الدولية من المشاركة في الترتيبات الأمنية ؛ وهو ما يدعم المشاركة في المشروعات الأخرى ، والتنمية وإعادة الأعمار ، والإغاثة . وقد رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا بالاقتراح ، غير أن فرنسا عارضته ، وهذا يكشف عن الدور المحتمل للأطراف الدولية ؛ سواء في السودان أو على المستوى الإقليمي ، ومن هنا تبدو حقيقة دور الأطراف الدولية في هذه المشكلة ، ويبدو أن للاقتراح علاقة بأهداف بعض الأطراف ؛ وهو ما قد يكشف أهميته وقابليته للتنفيذ ، فهو يعد تطوراً طبيعياً لأهداف دول مجموعة شركاء الإيجاد (الولايات المتحدة وبريطانيا) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهو يتوافق مع أهداف أطراف سودانية ، وخاصة تلك التي تحتاج إلى

دعم خارجي لأجل الحفاظ على كيانها السياسي والاجتماعي ، وقد عرفت بالمناطق المهمشة .

ولعل الظروف التي أعلن فيها هذا التوجه تكشف عن المواقف الدولية تجاه السودان ؛ حيث تبدو الرغبة في تأكيد النفوذ والسيطرة ، فقد أعلن عن هذا التوجه، بعد تمكن الأطراف الدولية الإمساك بأطراف القضايا السودانية ؛ وهذا ما يفسر رفض فرنسا مشاركة مجلس الأمن في المسائل الأمنية . الدلالة الأخرى هي أن دول الجوار الأفريقية تحظى بنفوذ في المسائل السودانية حالياً ومستقبلاً؛ نظراً للأدوار التي قامت بها ، دعم الأطراف الخارجية لها ، وخاصة أمريكا ؛ وهذا ما يعتبر تقدماً ملحوظاً نحو حسم مسألة الهوية السودانية لصالح الهوية الأفريقية . ورغم صعوبة توقع صدور بالقرار بإرسال قوات دولية ، فإنه لا يتوقع حدوث تراجع في دور الأطراف الدولية المشاركة في صياغة الاتفاقات السودانية ، وهذا لا يعنى نهاية المشكلات التي تواجهها .